الأمم المتحدة

A/55/PV.66

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة ٦٦
الجمعة، ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البند ٥٩ من جدول الأعمال (تابع)

مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة

السيد دونيغي (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم بلدان محفل جزر المحيط الهادئ التالية الممثلة هنا في الأمم المتحدة: استراليا، تونغا، جزر سليمان، جزر مارشال، ساموا، فانواتو، فيجي، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، ناورو، نيوزيلندا، وبلادي بابوا غينيا الجديدة.

يعطي العدد الكبير جدا من المتكلمين المشتركين في هذه المناقشة شهادة بليغة بأن هذا البند من أهم البنود في جدول أعمال الجمعية العامة. وتتمشى هذه الدرجة العالية من المشاركة أيضا مع القرار الذي اتخذه زعماؤنا في مؤتمر قمة الألفية بتكثيف الجهود من أجل إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه.

وقد كان إحراز التقدم بشأن إصلاح مجلس الأمن بطيئا كما نعرف جميعا. فهي مسألة معقدة جدا. بيد أننا نرى أن مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة بمجلس الأمن قد أسهمت إسهاما إيجابيا، خاصة فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس. فقد تحسنت كثيرا، على سبيل المثال، سبل حصولنا الآن على الإحاطات الإعلامية واشتراكنا في المناقشات في مجلس الأمن، خاصة منذ اعتماد مذكرة رئيس مجلس الأمن الواردة في الوثيقة S/1999/1291، المؤرخة ٣٠ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. وبذلك الأمر وحده أثبت الفريق العامل جدواه.

والسمتان الرئيسيتان للفريق العامل المفتوح العضوية هما شفافيته وعضويته المفتوحة. ويرجع ذلك لأنه بغض النظر عن النتيجة النهائية من حيث مجموعة الإصلاحات التي يتوصل إليها، يجب أن يتمتع بالتأييد على أوسع نطاق ممكن بين الأعضاء. ويتحدث القرار ٢٦/٤٨، الذي اعتمد بتوافق

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-75187 (A)
0075187

الآراء، عن أهمية التوصل إلى اتفاق عام. وربما لن يتسنى تحقيق توافق في الآراء بشأن مسألة على هذا القدر من التعقيد، ولكن من مصلحة جميع الدول الأعضاء أن تسهم بشكل بنَّاء ومرن في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية عندما يحاول أن يبني اتفاقا عاما على حزمة شاملة من الإصلاحات.

وأتساءل حقا إلى أين نتجه من هنا؟ فلا يوجد رأي مشترك بالنسبة لبعض جوانب الإصلاح الرئيسية، كتوسيع المجلس، حتى في نطاق مجموعة محفل جزر المحيط الهادئ التي ننتمي نحن إليها. ونعتقد جميعنا بالتأكيد أن المجلس بحاجة إلى زيادة حجمه وإلى جعله أكثر تمثيلا. ولكن العبرة بالتفاصيل. بيد أننا نرى أن مجموعة البلدان العشرة – استراليا، إستونيا، أيرلندا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، الجمهورية التشيكية، سلوفينيا، النمسا، هنغاريا – توصلت إلى الصيغة الصحيحة منذ ثلاث سنوات تقريبا، في ورقة قدمتها إلى الفريق العامل، وأشارت، في جملة أمور، إلى ما يلي:

”ليس من المرجح أن يتم التوصل إلى اتفاق عام بشأن مجموعة شاملة من الإصلاحات دون التوصل إلى تفاهم بشأن نطاق حق النقض وتطبيقه في المستقبل“. (A/52/47، المرفق السادس عشر، الفقرة ١).

ونشير إلى أن رئيس اجتماع المائدة المستديرة الثالث في مؤتمر قمة الألفية استُقبل بتصفيق خاص عندما أفاد بوجود اقتناع شديد بين المشتركين في اجتماعه على ضرورة تقليص حق النقض. ولا تجادل سوى قلة على نطاق الفريق العامل المفتوح العضوية في أنه تم التوصل إلى اتفاق عام بشأن ذلك الجزء الهام من أي مجموعة إصلاحات شاملة. ونقترح لذلك ضرورة صقل هذه النقطة على سبيل الأولوية من أجل تحريك الأمور قُدُما إلى الأمام.

وينبغي أن أشير، فيما يتعلق بمسألة منفصلة ولكنها ذات صلة، إلى أنه في اجتماع محفل جزر المحيط الهادئ المعقود في تاراوا، بجمهورية كيريباس، من ٢٧ إلى ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، اتفق قادة المحفل على دراسة إنشاء مجموعة إقليمية منفصلة لدول المحيط الهادئ داخل نطاق الأمم المتحدة. وندرك أن نظام المجموعات الإقليمية الراهن، الذي انقضى نفعه منذ عهد بعيد، كان نتاجا لإصلاح مجلس الأمن في الستينات. ولعل إعادة تكوين المجموعات الإقليمية، ربما بتصغير حجمها مع زيادة فعالية الدور الذي تؤديه في تنسيق السياسات، أن تكون علامة أخرى على الطريق إلى المستقبل، ووسيلة حسم سريع للمشكلة العويصة التي نواجهها حاليا.

أود الآن أن أخاطب الجمعية بوصفي ممثلا لبابوا غينيا الجديدة. تؤيد بابوا غينيا الجديدة الآراء التالية. أولا، نؤيد الرأي الذي يقضي بوجوب زيادة حجم كل من العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن.

ثانيا، نرى أن تعتبر الدول الصغيرة شركاء على قدم المساواة في إعداد المبادرات الرامية إلى تأمين السلام والأمن الدوليين لصالح البشر جميعا، بغض النظر عن الثروة، أو حجم القوة العسكرية وتعقيدها، أو الاشتراك الميداني في حفظ السلام، أو الإسهام المالي في أعمال الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرى أن بوسع الدول الصغرى أن تسهم إسهاما موضوعيا في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين دون التشبث بعناصر ذاتية. ومن ثم ينبغي ألا ينتهي الأمر بالدول الصغيرة إلى التهميش في أي إصلاح يُجرى لمجلس الأمن.

ثالثا، ترى بابوا غينيا الجديدة **أننا** يمكن أن نحرز تقدما كبيرا إذا وضعنا إجراءات للتوصل إلى اتفاق بشأن طابع هذه المسائل كل منها على حدة، مع مراعاة أن للوفود الحق في أن تبدي تحفظات بشأن مسألة حق النقض. ونحث

الأعضاء على اعتبار هذا النهج أكثر إيجابية من النهج الكلي. ويتمشى هذا الرأي حتى مع الجهود التي تبذلها بعض الوفود للترويج للاهتمام بالنتائج في وضع ميزانيات الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، اشتركت بابوا غينيا الجديدة مع أعضاء محفل جزر المحيط الهادئ الآخرين في إعداد بيان إقليمي تأييدا للميزنة المهتمة بالنتائج في اللجنة الخامسة الشهر الماضي. ويبدو لنا أنه لا يمكن تعزيز نهج الميزنة الذي يركز على النتائج إذا واصلنا السعي لتوسيع نطاق الاتفاق على جميع الجبهات خلال المناقشة المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وفي رأينا أنه لا يمكن تحقيقه إلا إذا حددنا لأنفسنا نقاطا مرجعية معينة. وأقترح على الجمعية أنه يلزم اتباع نهج تدريجي في تحديد هذه النقاط المرجعية بدلا من نهج كلي.

وفيما يتعلق بالاتفاق بين قادة المحفل على دراسة إنشاء مجموعة إقليمية منفصلة، تؤمن بابوا غينيا الجديدة بأن ميثاق الأمم المتحدة الحالي انعكاس لسياسة القطبين التي كانت سائدة خلال الخمسينات.

وإذا كان مستقبل العالم سيقوم حقا على اعتبارات للقوة خالية من مرض القطبين، فلا مناص من أن يعاد النظر بالضرورة أيضا في مجمل التجميع الإقليمي في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد بالذات ذكر وزير خارجية بابوا غينيا الجديدة في خطابه أمام هذه الجمعية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ أن الضرورة تدعو إلى تغيير التشكيلات الجغرافية داخل الأمم المتحدة.

وتتوقع بابوا غينيا الجديدة في إعادة التشكيل هذه أن تمثل كل منطقة دون إقليمية في مجلس الأمن. وما ينبغي دراسته هو بالتالي إجراء قدر من المناقشة لتكوين المناطق دون الإقليمية. فهذا يشكل أساس المناقشة الموضوعية لحجم الزيادة في عضوية مجلس الأمن. ولذلك تكون التأثيرات على السلم والأمن العالميين مهمة أولى لبلدان المنطقة دون الإقليمية في المقام الأول. كما أن ذلك يعني أن يصبح مجلس الأمن شريكا عندما تستنفد كل سبل التوصل إلى نتيجة سلمية على الصعيد دون الإقليمي. ونرى أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع بها الدول الصغيرة أن تؤدي دورا هاما في قضايا السلم والأمن الدوليين.

السيد جاياناما (تايلند) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أضم صوتي إلى أصوات الذين سبقوني بالكلام في الإعراب عن تقديرنا للعمل الذي قام به الرئيس السابق، السيد ثيو - بن غوريراب ممثل ناميبيا، ونائبا الرئيس، السفيران هانز دالغرين ممثل السويد وجون دي سارام ممثل سري لانكا، في الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. وإنني لعلى ثقة من أننا باهتمامكم الشديد وقيادتكم النشطة، سيدي الرئيس، سوف نحقق النجاح.

خلال مؤتمر قمة الألفية أعاد قادتنا تأكيد الحاجة الماسة إلى إصلاح مجلس الأمن. ولذا صار واضحا أنه أصبح لزاما على مجلس الأمن، مع دخولنا القرن الجديد، وبصفته الهيئة الأساسية المكلفة بالاستجابة التي لا غنى عنها لصون السلم والأمن الدوليين، أن يعزز شرعيته وشفافيته وفعاليته وكفاءته في مواجهة التحديات الجديدة المتزايدة والمعقدة. ولبلوغ هذا الوضع الجديد لا بد من وضع منهج للإصلاح الشامل ومن الاتفاق عليه. وينطوي هذا المنهج أساسا على ثلاثة عناصر معروفة، هي: حجم المجلس وتكوينه؛ وعملية صنع القرار فيه؛ وطرائق عمله. ويود وفدي أن يتناول هذه العناصر الثلاثة، واحدا تلو الآخر، ثم يشير بعض النقاط التي قد تساعدنا في السير قدما.

النقطة الأولى، مسألة حجم مجلس الأمن وتكوينه، وهي المعروفة بالمجموعة الأولى، يتمثل جوهر القضية في هل ينبغي زيادة عدد الأعضاء في الفئتين: الدائمين وغير الدائمين، وإذا كان الأمر كذلك فكم عدد المقاعد الجديدة، ومن أي مكان؟ فهنالك بالفعل اتفاق عام على زيادة عدد أعضاء المجلس. واسترعى الأمين العام نفسه الانتباه إلى هذه النقطة عندما ذكر في تقرير الألفية أن:

”تكوين المجلس، الذي قام على أساس توزيع النفوذ والتحالفات في عام ١٩٤٥، لا يعكس اليوم طابع العولمة التي يشهدها عالمنا ولا احتياجاته“. (A/54/2000، الفقرة ٤٤).

وتؤيد تايلند تلك الملاحظة تماما وترى أن تتضمن زيادة عدد الأعضاء فئتي الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، مع شرط أن تشتمل فئة الأعضاء الدائمين الجدد بلدانا نامية. وبينما نولي أولوية لمبدأ التمثيل الجغرافي العادل فإننا نرى أيضا أن تكون للأعضاء الجدد القدرة والرغبة للمشاركة والإسهام الكبير، المالي والسياسي، في الأمم المتحدة. وبهذا المعيار نرى أن اليابان مرشح جدير بالعضوية الدائمة الجديدة. ومع هذا وقبل الاستطراد في هذه القضية، لا بد أن نسأل: هل توفر المقترحات الحالية حلولا منصفة وعملية لمسألة التكوين الجديد؟

ثانيا، بشأن عملية صنع القرار في المجلس، يتمثل صلب المشكلة بالنسبة للأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة في الشكل الجديد الذي ينبغي لحق النقض، أن يأخذه بعد تعديله، وما إذا كان الأعضاء الدائمون الجدد سيمنحون حق النقض. إن الدول الأعضاء باستثناء الخمسة الدائمين، ترى أن حق النقض وممارسته الحالية أصبحا غير متطورين وغير مقبولين، ويخالفان الطابع الديمقراطي للأمم المتحدة. وينبغي أن نسأل بشأن هذه القضية عن السبب في حاجة الخمسة الدائمين إلى الاحتفاظ بهذا الحق بشكله الحالي.

ثالثا، بالنسبة لمسألة طرائق عمل مجلس الأمن، المعروفة أيضا بالمجموعة الثانية، تحقق بعض التقدم الطيب خلافا للعنصرين الآخرين. فنحن من جهة نرحب بالتأكيد باتخاذ المجلس لبعض المقترحات بالفعل. وتحركت قضايا المجموعة الثانية قدما لأن تهديدها أقل لهيكل نفوذ الخمسة الدائمين ولأنها لا تنطوي على تعديل للميثاق. مع ذلك، ولما كانت طرائق العمل أكثر شفافية وانفتاحا، فإنها بالغة الأهمية لغير الأعضاء في مجلس الأمن الذين يمثلون أكثر من ٩٠ في المائة من أعضاء الأمم المتحدة.

هذا هو العام الثامن الذي يمر على مناقشاتنا. وللأسف إننا نرى الآن أن الفريق العامل لم يتمكن في دورته الأخيرة من الاتفاق على توصية جوهرية تبحثها الجمعية العامة. والسؤال الذي يطرحه كثيرون هو: إلى متى تستمر هذه الممارسة دون إحراز تقدم؟ وهذا السؤال طُرح عليَّ حينما كنت نائب رئيس الفريق العامل قبل عامين ولا يزال يتردد إلى اليوم.

المأزق الراهن لا يُعزى بالتأكيد إلى نقص في الأفكار أو المقترحات، فمنذ بدء عملنا ونحن نشهد الكثير من المقترحات المبتكرة. ولكن الآن، بعد أن وضعت الخيارات أمامنا، علينا أن نبحث عن إجابات للأسئلة التي طرحتُها آنفا. وإلا فسوف نواصل السير على الدرب نفسه الذي سرنا عليه في السنوات السابقة دونما اقتراب من أهدافنا الإصلاحية.

وطريق السير في قضية حجم وتكوين مجلس الأمن هو إيجاد صيغة تكفل مزيدا من الإنصاف في زيادة أعضاء مجلس الأمن. فنحن بحاجة إلى أن يكون لنا نصيب أكثر عدلا؛ وبحاجة إلى التوصل إلى اتفاق عام على صيغة لتقسيم

الغنيمة بمزيد من الإنصاف بين الجميع، ويشمل ذلك مجموعة من البلدان الهامة الكبيرة والمتوسطة التي ترى أنها لن تنال النصيب الكافي المناسب لإسهامها الكبير في الأمم المتحدة. ولتحقيق هذا الإنصاف لا بد من تغيير وجهة تفكيرنا في صيغة التقسيم الجديد.

أما عن قضية حق انقض، فهي مسألة إدراك وتحديث المسؤولية الأخلاقية والسياسية للمرء. والمسؤولية هنا تعني أن يبدي المتمتعون بحق النقض الاستعداد لتقييد استعمالهم له. والواقع أن هذه المسؤولية متضمنة في الميثاق حين يتحدث عن مجلس الأمن باعتباره جهازا يعمل بالنيابة عنا جميعا. والواقع أن معظمنا يتحلى بقدر من الواقعية يكفي للقبول بأن إلغاء حق النقض قد لا يكون ممكنا عمليا في هذه المرحلة، ولكن كثيرين منا ينشدون الأمل في أن يتعهد الخمسة الدائمون تعهدا علنيا، على الأقل، بألا يستعملوا حق النقض إلا فيما يتعلق بالإجراءات التي تتخذ في إطار الفصل السابع من الميثاق. ويمكن أن تكون تلك خطوة باهرة في السير بالعملية كلها قدما. وهذا القرار الكريم لن يعزز جماعيا موقف الخمسة الدائمين الأخلاقي والسياسي فحسب بل وسيرسي الأساس لحرمان الأعضاء الدائمين الجدد من حق النقض إذا ما اتفقنا على منحهم تلك المقاعد.

العامل الأخير، وقد يكون أهم العوامل، هو القيادة – وعلى وجه التحديد القيادة من الخمسة الدائمين منهم، نظرا لوضعهم الامتيازي، يتوجب عليهم أن يمارسوا القيادة المتوقعة منهم إذا أرادوا بالفعل لإصلاح مجلس الأمن أن يتقدم للأمام. وخلاصة الرأي هي أن الجميع يعلمون أن إجماع آراء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن يمكنه تحريك العالم. والاتفاق بين الخمسة الدائمين يمهد الطريق أمام جميع الأطراف الأخرى لأداء أدوارها بطريقة أكثر واقعية في التوصل إلى مجموعة حلول وسطى شاملة ومتوازنة بالفعل.

جميع العناصر التي ذكرتها هي في الحقيقة ضرورية لمجموعة شاملة محتملة كهذه، ولكن ربما لا تكون كافية. ولقد قام صنع القرار في فريقنا العامل على أساس توافق الآراء في السنوات السبع الماضية. ونحن بحاجة إلى ضمان ألا تعرقل أساليب عمل الفريق مداولاته. لقد أوصت وفود عديدة من قبل، بما فيها مكتب الفريق العامل في دورته الماضية، بأن هناك حاجة إلى استعراض أساليب عملنا. ولما كان الفريق العامل بؤرة جهود تحقيق مجموعة مقترحات شاملة لإصلاح مجلس الأمن، فقد يصبح تحسين وسائل عمل الفريق العامل ذاته، مع توفر الإرادة السياسية اللازمة، القضية الحاسمة في تسهيل التقدم.

أخيرا، سبق أن اتخذت الدورة الثالثة والخمسون للجمعية العامة القرار ٣٠/٥٣ بتوافق الآراء، وبذلك ترجمت ''الاتفاق العام'' كما هو مذكور في قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ إلى أرقام. بعبارة أخرى، أي قرار بشأن إصلاح مجلس الأمن يحتاج على الأقل أغلبية ثلثي الدول الأعضاء. وحيث أن الجمعية العامة، بموجب ذلك القرار، توخت تصويتا بأغلبية الثلثين حول هذه القضية الهامة، أفلا ينبغي أن نعمل في الفريق العامل على هذا الأساس أيضا؟

السيد باوليّو (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): اتسمت العملية التي شرعنا فيها لإصلاح مجلس الأمن بحقيقة متناقضة إلى حد ما وهي أنه بالرغم من وجود وحدة هدف نشارك فيه جميعا بالفعل وبالإجماع، فإننا بقينا عاجزين بعد هذه المفاوضات الطويلة والشاقة عن التوصل إلى اتفاق حول كيفية بلوغ أهدافنا.

من المؤكد أننا اكتسبنا معرفة متعمقة عن المشكلة، وأحرزنا بعض التقدم، مثل وضع قواعد لممارسات وأساليب عمل المجلس، واتخاذ القرار ٣٠/٥٣ أثناء الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، الذي حدد الأغلبية

اللازمة لصنع القرار حول هذه المسألة. مع ذلك، نرى أننا ما زلنا بعيدين عن التوصل إلى اتفاق حول المسائل الأساسية – هذا بالرغم من الجهود الحثيثة والبارعة لرئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، السيد ثيو – بن غوريراب والسفيرين جون دي سارام سفير سري لانكا وهانس دالغرين سفير السويد، والذين نود أن نعرب لهم عن عميق امتناننا.

غير أن هذا الإخفاق يجب ألا يثبط عزمنا. إن وحدة الهدف تظل باقية. نحن جميعا نريد إصلاح مجلس الأمن لكي يتناسب مع واقع ومتطلبات اليوم. وتبرر هذه الظروف، في رأينا، متابعة جهودنا لتحقيق أهدافنا ومواصلة البحث، ضمن إطار الفريق العامل، عن صيغة للإصلاح يمكن أن تعتمد على دعم واسع النطاق من المجتمع الدولي.

ومن ناحية أخرى قضينا سبع سنوات في نقاش ومفاوضات مستمرة، كانت بلا شك مثرية فكريا ولكن عقيمة على صعيد إفرازها للنتائج. هذه السنوات السبع، في رأي أوروغواي، تثبت بجلاء حقيقة أننا إذا أردنا تحقيق تقدم فيتعين علينا توسيع قاعدة مفاوضاتنا والبدء في النظر في بدائل أخرى.

إننا نعتقد بأن بعض المقترحات التي نوقشت طوال السبع سنوات الماضية استنفدت قدرتها الكامنة لتصبح أساسا للاتفاق، ولن يكون مجديا أن نصر على هذه المقترحات. إنني أشير على وجه التحديد إلى المقترحات الخاصة بزيادة عدد الأعضاء الدائمين، أي الأعضاء المتميزين الذين يملكون مقاعد دائمة وحقوق النقض. وبغض النظر عن القيمة الفعلية التي قد تحملها هذه المقترحات كحلول مؤسسية، علّمتنا التجربة أنه لن يكون ممكنا التوصل إلى الاتفاق الذي يتعين أن يشكل الأساس للإصلاحات على هذه المقترحات. ويتعين علينا الاعتراف ببساطة شديدة بأن هذه المقترحات لا تخدم أي غرض آخر وأن الأوان قد آن لإزاحتها جنبا ومحاولة مواصلة النقاش على أساس جديد.

ونحن نتفق مع الذين قالوا قبلنا أن الأوان قد آن لاختبار قدرتنا على الابتكار والتصور والبدء في استكشاف طرق جديدة. إننا على اقتناع بأن من الممكن وضع صيغ مؤسسية جديدة يمكنها خدمة مصالح الجميع، بمن فيهم الذين يريدون المشاركة بدرجة أكبر في عمل المجلس.

ومع ذلك، ينبغي لأية صيغة تُطرح علينا للنظر فيها أن تحترم مبادئ أساسية معينة. وأود الإشارة إلى بعض من هذه المبادئ:

الأول هو مبدأ المساواة السيادية للدول. وأحد أهم مظاهر هذا المبدأ، المكرس في الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة، هو المساواة في التمثيل والمساواة في الحقوق أمام المنظمات الدولية. والصيغ الوحيدة المقبولة للإصلاح سوف تكون الصيغ التي تتجنب خلق أوجه عدم مساواة جديدة بين أعضاء المنظمة.

إن وجود أوجه عدم مساواة في دستور منظمة حكومية دولية هو عامل انقسام يعرقل التشغيل السلس للمؤسسة. وهو يقوض أيضا تماسك المنظمة. وأعتقد أن من الجدير بالاهتمام أن نتذكر مثال منظمة الدول الأمريكية، وهي من قبيل المنظمات الإقليمية المشار إليها في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ينبغي أن نتذكر أنه في منظمة الدول الأمريكية، التي تتناول مشكلات السلم والأمن في منطقتها، ليست هناك اختلافات مؤسسية. وجميع أعضائها – من أقوى دولة في العالم إلى أصغر الدول الجزرية في البحر الكاريبي – لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات. ولا شك في أن هذا شجع على التكامل في المنطقة وعلى ممارسة التضامن القاري الفعال.

علاوة على ذلك، من الطبيعي أن احترام مبدأ المساواة السيادية بين الدول يستبعد أي موقف يؤدي إلى توسيع استخدام حق النقض أو تعزيزه. لقد تم التفاوض على حق النقض في مجلس الأمن وإدراجه ضمن منظومة الأمم المتحدة بوصفه أداة قوة. وتجربة ٥٥ عاما تؤكد هذا المفهوم، لأنه خلال هذه الفترة لم يستخدم حق النقض مطلقا للدفاع عن مصالح جماعية ولكن لخدمة المصالح الوطنية للأعضاء الدائمين. وبالتالي، يتعين علينا متابعة هدفنا نحو إزالته أو وضع ضوابط لاستخدامه على الأقل.

المبدأ الثاني الذي تعلّق عليه أوروغواي أهمية كبرى هو الطابع التمثيلي الذي يكتسبه أعضاء الأمم المتحدة عندما يصبحون أعضاء في مجلس الأمن. فوفق المادة الرابعة والعشرين من ميثاق سان فرنسيسكو، يعمل مجلس الأمن، عند أدائه لمهامه، نيابة عن جميع أعضاء المنظمة، الذين أسندوا إلى هذا الجهاز المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. وبجب أن يتوقف مجلس الأمن بصورة متزايدة عن القيام بدور المحفل الذي يعرض فيه أعضاؤه موقف حكومة كل منهم. وبدلا من ذلك، يجب على أعضائه أن يتصرفوا بشكل متزايد بوصفهم الهيئة التنفيذية التي تنفذ إرادة المجتمع الدولي بأسره، أي الإرادة الجماعية لجميع أعضاء المنظمة.

ثالثا، يجب ألا تؤثر الإصلاحات بشكل ضار على كفاءة المجلس. مجلس الأمن ليس هيئة تداولية؛ إنه بالضرورة هيئة تنفيذية. وينبغي له أن يتخذ قراراته بسرعة عندما تقتضي الظروف ذلك. ومما لا شك فيه أن هناك استجابة منطقية وعملية وفريدة للحاجة إلى جعل المجلس أكثر تمثيلا: أي بزيادة عدد أعضائه. لكن هذه الزيادة يجب أن تحدد بعناية بما يمكّن مجلس الأمن من أن يجتمع بسرعة، وأن يجري مناقشاته بسرعة، وأن يتخذ قراراته بسرعة.

خلاصة القول إننا نفهم أننا يجب أن نبدأ مرحلة جديدة في عملية الإصلاح هذه. ويجب أن تكون هذه المرحلة استمرارا لمفاوضاتنا السابقة على أن تكون هذه المرّة دون إطناب لا لزوم له ودون مواقف غير منتجة. ولدى شروعنا في العمل في هذه المرحلة الجديدة، نعتقد أننا لدينا من الأسباب ما يجعلنا معتدلين في تفاؤلنا. فنحن نتشاطر هدفا مشتركا. وقد اكتسبنا معرفة متعمقة بالمشكلة وآثارها خلال السنوات السبع الأخيرة. والأهم من كل شيء إننا لدينا الآن رؤية واضحة للقيود التي ينبغي أن نعمل في إطارها؛ وأعني بهذا أنه أصبح لدينا رأي واضح عن الأشياء التي يجب ألا نتطلع إليها. وأنا على ثقة بأننا جميعا قد تعلمنا من دروس السنوات السبع تلك، وأننا جميعا ندرك أننا يتعين علينا في هذه المرحلة الجديدة أن ننتهج موقفا أكثر واقعية ومرونة إذا كنا نريد حقا بلوغ مقصدنا المشترك.

السيد لويس (أنتيغوا وبربودا) (تكلم بالانكليزية): أقف اليوم لأتكلم بالنيابة عن دول الجماعة الكاريبية، ولأوضح أن موقفنا لم يتغير عما جاء في البيان الذي أدلى به السفير صمويل ر. أنسانالي ممثل غيانا يوم ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩.

ويمكن القول إجمالا إن الجماعة الكاريبية تؤيد موقف حركة عدم الانحياز فيما يتعلق بتحقيق توازن يشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. والجماعة الكاريبية تظل مستعدة للدخول في مفاوضات في جهد يرمي للتوصل إلى حل نهائي، مع التشديد على أن الدافع الأساسي ينبغي أن يقوم على أساس مبدأ التمثيل العادل. فمبدأ العدالة هو المبدأ الذي تود الجماعة أن تؤكده لأسباب عديدة.

وفيما يتعلق بقضية حق النقض المثيرة للجدل، تصر الجماعة الكاريبية على الرأي بأن هذا الحق يرتبط بشكل مباشر بمسألة زيادة عدد الأعضاء الدائمين. وانطلاقا من

الاعتقاد بأنه يجب ألا يكون هناك أي تمييز من أي نوع بين الأعضاء الدائمين، فإننا نفترض أن هذا الامتياز يجب أن يمتد ليشمل أي أعضاء جدد من هذه الفئة. وغني عن القول إن رأينا الأساسي هو أن حق النقض أمر عفى عليه الزمن ويتنافى مع الديمقراطية، ويجب لذلك أن يلغى. ولكن نظرا للواقع السياسي الحالي، فإننا على استعداد للنظر في الوقت الحاضر في قصر استخدام حق النقض على القضايا التي تندرج في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وبالنسبة لمسألة إجراء استعراضات دورية لتكوين مجلس الأمن ومهامه، فإننا نرى أن هذه الفكرة لها مزايا كثيرة، وقد اقترح عدد من دولنا أن يجري ذلك الاستعراض مرة كل ١٥ سنة.

في الختام، تود الجماعة الكاريبية أن توضح بجلاء أنه في الوقت الذي نشترك فيه في هذه العملية التي تستهدف جعل مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وفعالية، ينبغي لنا أن نستكشف أيضا إلى أبعد حد ممكّن دور الجمعية العامة في تعزيز السلم والأمن الدوليين بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة جاربو سينوفا (كازاخستان) (تكلمت بالانكليزية): لقد اضطلعت قمة الألفية التاريخية بدور هام في إثارة وعي المجتمع الدولي بالدور المستقبلي للأمم المتحدة لبلوغ مستقبل أفضل للبشرية جمعاء. وقدم التجمع الهائل لرؤساء الدول أو الحكومات إسهاما كبيرا في تعزيز السلام والأمن والتنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان واعتمد قادة العالم بالإجماع إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي يستهدف تنشيط الأمم المتحدة وزيادة قدرتها على التصدي بفعالية لتحديات القرن الجديد ولتوفير الإطار اللازم لبذل جهود مشتركة من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وتشير تلك الوثيقة ضمن أمور أخرى إلى ضرورة تكثيف جهود المجتمع الدولي لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه.

وفي هذا السياق، يرى وفد بلادي بقوة أن المناقشة بشأن هذه المسألة مستمرة منذ وقت طال كثيرا. فمنذ ما يقرب من سبع سنوات لم نتمكن من اتخاذ أي قرار جماعي مسؤول. وإن تعبير ''الوقت الضائع لا يمكن تعويضه'' ينطبق تماما على الظروف التي نمر بها. ويعرف جميع أعضاء الجمعية العامة أن الفريق العامل مفتوح العضوية الذي أُنشئ للنظر في جميع جوانب مسألة زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن بدأ مداولاته في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤. وفي ذلك الوقت، كنا جميعا على ثقة بأن تلك المداولات ستكون عملية مثمرة جدا يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة في تحقيق أهدافنا الرئيسية. ومما يؤسف له ويثير الإحباط الشديد، أن الفريق العامل عجز عن وضع نهج إجماعي لحزمة إصلاحات متكاملة، بما في ذلك مسألة التمثيل العادل وزيادة أعضاء مجلس الأمن.

ويقتضي عنصر الزمن منا أن نعمل جميعا بإحساس بوحدة المصير في تولي المسؤولية عن مستقبل الأمم المتحدة، ومستقبل مجلس الأمن بشكل خاص، باعتباره الهيئة التي أسند إليها ميثاق الأمم المتحدة مهمة صون السلم والأمن الدوليين. ويرى وفد بلادي أننا يتعين أن نكثف عملية التفاوض في إطار الفريق العامل لكي نفي بالتزامنا بأن نجعل مجلس الأمن عاملا هاما وفعالا في عالمنا المعاصر.

إن كازاخستان لم تغير موقفها فيما يتعلق بمسألة إصلاح مجلس الأمن التي تم التعبير عنها أكثر من مرة على أعلى مستوى خلال السنوات السبع الماضية. لا بد من جعل المجلس أكثر تمثيلا. وعمله يجب أن يتسم بالخضوع للمساءلة وبقدر أكبر من الشفافية. إننا نؤيد توسيع عضوية مجلس الأمن بفئتيها على أساس التمثيل الجغرافي العادل واحترام المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتؤيد كازاخستان أيضا إدخال ألمانيا واليابان عضوين دائمين في المجلس، مراعاة للإسهامات الكبيرة التي

تقدمها هاتان الدولتان لميزانية الأمم المتحدة، والأدوار الهامة التي تضطلعان بها في أنشطة الأمم المتحدة المتعددة الأوجه.

ونحن نؤيد أيضا إعطاء عضوية دائمة في المجلس للبلدان النامية الكبرى في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية. كما نؤيد زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. وفيما يتعلق بمسألة حق النقض، فإن استخدام ذلك الحق، شأنه شأن استخدام أية أداة قوية أخرى، ينبغي أن يقيد. وينبغي أن يربط تطبيقه على القرارات التي تتخذ وفقا لأحكام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بمبدأ المحاسبة.

عمليات حفظ السلام أداة حيوية لمجلس الأمن في اضطلاعه بمسؤوليته الأولية الخاصة بصون السلم والأمن الدوليين. ولقد ظلت فعالية حفظ السلام محل تركيز مجلس الأمن في السنوات الأخيرة. ومؤخرا اتخذ مجلس الأمن قرارا بشأن عمليات حفظ السلام يبين بوضوح ضرورة تعزيز أنشطة مجلس الأمن في ذلك المجال؛ وذلك يعني ضمنا بدوره ضرورة ملحة لإصلاح المجلس بأقرب وقت ممكن.

لقد اتسم القرن العشرون بحربين عالميتين، وبالحرب الباردة وسباق التسلح. والمجتمع الدولي لا يزال يعاني معاناة كبيرة تسببها الصراعات، والعنف والتمييز. ومنذ بداية مناقشتنا لإصلاح مجلس الأمن ساءت حالة العالم الاجتماعية والاقتصادية. وهذا يبعث برسالة واضحة بأن هناك حاجة ملحة لأن تبذل الأمم المتحدة والدول الأعضاء بها جهدا مستمرا لدعم دور مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين، ولانتهاز الفرصة التي وفرتها قوة الدفع السياسية التي شوهدت في قمة الألفية.

السيد باكونياريفو (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): ينضم وفد بلدي إلى المتكلمين السابقين في الإعراب عن تقديره وامتنانه لأعضاء مكتب الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة؛ وذلك للالتزام الذي أبدوه خلال العام الماضي.

ووفد بلدي يولي أهمية خاصة لمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه بسبب أهمية المجلس الكبرى لصون السلم والأمن الدوليين. ومع أننا ينبغي أن نرحب بالتقدم الذي أحرز فيما يخص وسائل عمل المجلس – مثل الزيادة في عدد الاجتماعات العامة، والإحاطات الإعلامية فيما بعد الاجتماعات والملخصات التي يقدمها الرؤساء السابقون – فإن استمرار وجود خلافات تبدو غير قابلة للحل بشأن أمور موضوعية مثل حجم وتشكيل المجلس وحق النقض يبرر القلق والإحباط اللذين عبرت عنهما غالبية الوفود، واللذين يتشاطرهما وفد بلدي أيضا.

إن إعادة هيكلة مجلس الأمن جزء لا يمكن تجنبه من أية ممارسة للإصلاح قد تقوم بها المنظمة. وتعزيز مصداقية المجلس عن طريق إجراء إصلاح بعيد المدى ينبغي أن يقوم على مبادئ الديمقراطية، والمساواة في السيادة بين الدول والتمثيل الجغرافي المنصف. ومدغشقر، شأنها شأن غالبية الدول الأعضاء الأخرى، تعتقد أن الإبقاء على الوضع الراهن ليس من شأنه سوى الإضرار بأداء المجلس ويمكن أن يسبب أزمة ثقة في قدرة الأمم المتحدة على ضمان نظام الأمن الجماعي الذي ينشئه الميثاق.

وفي ضوء التغييرات التي حدثت منذ إنشاء الأمم المتحدة، يؤيد وفد بلدي دون تحفظ توسيع عضوية المجلس الدائمة وغير الدائمة بحيث تعكس على نحو أفضل التكوين الجديد للعلاقات الدولية.

وفي ذلك السياق، فإن أفريقيا – التي لا تمثل غالبية الدول الأعضاء فحسب وإنما غالبية المسائل التي تناقش في المجلس أيضا – ينبغي أن تمثل تمثيلا أفضل في فئتي عضوية المجلس على حد سواء. والوضع الشاذ الذي فيه أفريقيا

ليست من بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن يجب أن يُقَوَّم لمصلحة الإنصاف، والعدل ومصداقية المنظمة. وفي الألفية الجديدة، ينبغي ألا تكون أفريقيا مجرد موضوع لقرارات مجلس الأمن، وإنما ينبغي أن تكون شريكة مسؤولة في صون السلم والأمن الدوليين. ووفد بلدي ينتهز هذه الفرصة ليؤكد مجددا أن السلام هو شاغلنا جميعا – كبيرنا وصغيرنا، غنينا وفقيرنا – وأن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلا بتجميع جهود جميع أعضاء المجتمع الدولي.

علاوة على ذلك، وفد بلدي مقتنع بأن المزيد من مشاركة البلدان الأفريقية ومن اضطلاعها بالمسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين، عن طريق العضوية في مجلس الأمن، ستعززان نشر ثقافة السلام في أنحاء القارة.

وفي ضوء تلك الاعتبارات، أيد وفد بلدي إعلان هراري في حزيران/يونيه ١٩٦٧ الصادر عن جمعية رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية بشأن إصلاح مجلس الأمن. وذلك الإعلان يدعو إلى إرساء الطابع الديمقراطي وإلى التوزيع الجغرافي العادل في مجلس أمن موسع، وإلى توسيع المجلس ليصبح مجموع عدد أعضائه ٢٦ عضوا في فئتي العضوية، يخصص لأفريقيا منها مقعدان دائمان وخمسة مقاعد غير دائمة على الأقل. ونحن لا نزال أيضا ملتزمين بموقف بلدان حركة عدم الانحياز كما ذكر في مؤتمر قمتها في دوربان سنة ١٩٩٨.

إن حق النقض من بين أكثر المسائل تعقيدا وإثارة للخلافات في ممارسة إعادة هيكلة مجلس الأمن. فكثيرون يعارضون الإبقاء على أداة يرون أنها عفا عليها الزمن وغير ديمقراطية تتعارض مع مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، الذي تقوم عليه المنظمة. ولما كانت الأمم المتحدة هي الضامنة والوديعة للقيم العالمية، يجب على أجهزتها، وعلى وجه الخصوص مجلس الأمن، أن توفر معلما موثوقا به للمبادئ الديمقراطية. ووفد بلدي لا يجهل بأي حال من الأحوال الاعتبارات السياسية التي وراء حق الفيتو، لكننا نعتقد أن من الضروري أن نعيد التفكير بشكل عاجل في الطريقة التي يستخدم بها، في ضوء أثره السلبي على قدرة المجلس على القيام بدوره بمقتضى الميثاق. وإن استخدام حق النقض ينبغي أن يقتصر على الإجراءات التي تتخذ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يلغى إلغاء تاما. ويرى وفد بلدي، أن الاقتراح الذي بموجبه تلتزم أية دولة بأن تعلل الجمعية العامة استخدامها لحق النقض بشأن أي مشروع قرار هو اقتراح يستحق دراسة الفريق العامل المتأنية.

إن وفد مدغشقر يدرك أن إصلاح مجلس الأمن عملية مطولة وصعبة. لكننا نأمل أن نتمكن في هذه الدورة للجمعية العامة من إحراز تقدم حاسم بشأن المسائل المعلقة بفضل إصرارنا على معالجة هذا الأمر الحساس بأفكار بناءة واقعية وبإرادة سياسية جديدة تتمشى مع روح الألفية الجديدة.

السيد إردوس (هنغاريا): (تكلم بالانكليزية): يرحب وفدي بمناقشة هذا البند من جدول الأعمال في جلسة عامة للجمعية العامة. وما زال موضوع إصلاح مجلس الأمن أحد المسائل الأساسية لإصلاح الأمم المتحدة وما برح محط اهتمام الدول الأعضاء. إن قمة الألفية والمناقشة العامة في الدورة الحالية، التي تكلمت خلالها أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء عن أهمية هذه المسألة وأبرزت ضرورة إحراز تقدم بشأنها، تشهدان كأبلغ ما يكون على ذلك.

وقد بيّن وزير خارجية هنغاريا أيضا أن الأحداث العالمية الأخيرة قد بعثت الأمل في رؤية الأمم المتحدة وقد كيفت نفسها مع حقائق عصرنا بصورة حتمية لا تتيح بعد ذلك الفرصة لأي عمل مراوغ أو متردد. وأضاف الوزير،

أن ذلك يتضمن، ضمن جملة أمور، إصلاح مجلس الأمن، وهو أمر ضروري لتعزيز مصداقية وفعالية منظمتنا العالمية.

وقد ورد موقف هنغاريا من المسائل المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن على شكل بيانات وطنية وإعلانات مشتركة أصدرتها مجموعة العشرة، وهنغاريا جزء منها. إن وجود مجلس أمن قادر على الاضطلاع بمسؤولياته بفعالية له أهمية فائقة للغاية للمجتمع الدولي. وقد قيل مرارا وتكرارا، وما زال هذا القول صادقا، إننا بحاجة لكي نحقق ذلك الغرض، إلى مجلس يعبر عن الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة للعالم – مجلس يعمل بطريقة أكثر ديمقراطية وشفافية ومن ثم يحظى بتأييد أوسع نطاقا بين الدول الأعضاء، كما يحظى بقدر أكبر من الشرعية في أعين شعوب العالم. ومن المحتم أن نتصرف واضعين هذا الهدف نصب أعيننا في ضوء الحالة التي أصبح عليها كوكبنا اليوم، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة مسؤوليات مجلس الأمن وهو يضطلع بالتزاماته بموجب الميثاق.

وتؤيد هنغاريا زيادة أعضاء مجلس الأمن من الفئتين معا. وإننا نعتقد اعتقادا راسخا أن زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن – بإضافة بلدان صناعية وبلدان من أفريقيا ومن آسيا ومن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – من شأنه أن يعبر بشكل أفضل عن المشهد الدولي المتغير سياسيا واقتصاديا ويعزز مصداقية هذه الهيئة الهامة لصنع القرار. وبالمثل تبرر عضوية الأمم المتحدة المطردة النمو الجهود المبذولة لزيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. ومن الواضح أن ذلك ينبغي أن يتماشى مع الحاجة إلى الحفاظ على كفاءة عمل المجلس وتعزيزها. ونحن ندرك تمام الإدراك مدى التعقيدات المتأصلة في الجهود المبذولة لزيادة عدد الأعضاء، وهي سبب إضافي ينبغي أن يجعلنا جميعا منفتحين لأي اقتراح يحتمل أن يساعدنا على المضي قدما إلى الأمام وأن نتجاوب مع ذلك الاقتراح، بما في ذلك التجديدات الدورية للترتيبات المقررة.

وإذا عدنا بنظرنا إلى العقد الماضي، لتعين علينا أن ندرك أننا شرعنا في اتجاه لم يُجرب من قبل ونجحنا في إجراء بعض التغييرات الملحوظة في الطريقة التي يعمل بها مجلس الأمن حاليا. لكن تحسين عملية صنع القرار ما زالت مهمة تقتضي المزيد من الاهتمام واتخاذ نهج ابتكاري من جانب المجتمع الدولي. وما زال حق النقض، وخاصة ممارسة ذلك الحق دون قيد، يقابل بمعارضة من قبل جانب كبير من أعضاء الأمم المتحدة. وإذ نضع في اعتبارنا الطابع البالغ الحساسية لهذا الموضوع، فإن علينا أن نواصل استكشاف جميع السبل بهدف التوصل إلى أساليب وطرق عملية تقربنا من إمكانيات جديدة في هذا الصدد. ولا ينبغي لنا أن نستسلم للإحباط، الذي ينتشر بيننا على نطاق واسع بشكل له ما يبرره في هذا الخصوص.

وإننا نأسف لأن الفريق العامل الذي عهد إليه بمسألة إصلاح مجلس الأمن عجز عن التوصل إلى اتفاق بشأن المسائل الأساسية المطروحة عليه، على الرغم من بعض التقدم الذي تحقق. ونظرا لإيماننا بأن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل دون إصلاح مجلس الأمن، فقد اعتزمنا أن ننضم إلى غيرنا من الوفود في الحث على بذل مزيد من الجهود التي من شأنها أن تمكننا من التوصل إلى حل لهذه المسائل المعلقة من خلال اتخاذ خطوات عملية وواقعية.

وقد أسعد هنغاريا أن إعلان الألفية قد دعا إلى تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن من جميع جوانبه. ونرى أن مسؤوليتنا المشتركة تقتضي الاستفادة من قوة الدفع الناجمة عن نشوء تأييد واسع النطاق لإصلاح مجلس الأمن لمواجهة التحديات الماثلة وتفادي الرضا عن الذات وعقلية دع الأمور تسير في طريقها المعتاد في متابعة

أنشطتنا في الفريق العامل وعلينا أن ندرك أن البديل عن هذه الأنشطة سيكون مجرد الحفاظ على الوضع الراهن وتجميد حالة عفا عليها الدهر منذ عهد بعيد.

ويرى وفدي أن مشاركتكم الشخصية، يا سيادة الرئيس، في هذا المسعى بمثابة استجابة صحيحة لمطالبة الدول الأعضاء ببث مزيد من الدينامية في الجهود التي يبذلها الفريق العامل والسعي لإيجاد سبل وأساليب جديدة لدفع عملنا الذي تمس الحاجة إليه في إطار الفريق العامل. ويمكنكم الاعتماد في هذا الجهد على دعم وفدي التام.

السيد زبوغار (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): أو أن أبدأ، يا سيدي، بتوجيه عبارات التهنئة والإعجاب إلى سلفكم السيد ثيو - بن غوريراب وزير خارجية ناميبيا وإلى السفيرين جون دي سارام وهانز دالغرين، نائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية لما اضطلعوا به من أعمال. ويرجع التقدم الذي تحقق في الفريق العامل إلى حد كبير جدا إلى الجهود الدؤوبة التي بذلها أعضاء الفريق، وإلى مهارتهم الدبلوماسية وصبرهم.

ومن بين الأهداف والمهام العديدة التي الزم قادتنا أنفسهم بها في إعلان الألفية الحاجة إلى تكثيف الجهود بغية تحقيق إصلاح شامل في مجلس الأمن من جميع جوانبه. وقد أعلن هذا الالتزام مرة أخرى في غالبية البيانات التي أُدلي بها في المناقشة العامة في الدورة الخامسة والخمسين في أيلول/سبتمبر الماضي. ومن الواضح أنه ما زال هناك شعور بالحاجة الماسة لتكييف مجلس الأمن مع الواقع العالمي السائد وواقع الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن البدء في عملية الإصلاح التي ترجع بدايتها إلى عام ١٩٩٣ هو تعبير أيضا عن خيبة أمل الأعضاء في مجلس الأمن وعدم رضائهم عنه. وسيظل ذلك قوة دافعة كبرى في اتجاه الإصلاح. إن المسائل المتعلقة بسلطة المجلس وشرعيته وفعاليته قد أثيرت على الدوام وأهميتها حية بدرجة كبيرة بين أعضاء المجلس أنفسهم.

وتولدت عن هذه الاحتياجات كلها اقتراحات عملية لزيادة عدد أعضاء مجلس الأمن حتى يكون تمثيله لعضوية الأمم المتحدة الآخذة في الزيادة أكثر ملاءمة. وفضلا عن ذلك قدمت اقتراحات محددة لزيادة عدد أعضاء المجلس الدائمين وغير الدائمين لكفالة منح دور معين لأعضاء الأمم المتحدة القادرين على تقديم إسهاماتهم الخاصة في أعمال مجلس الأمن، ولديهم الاستعداد لذلك. وثمة جانب كبير من أعضاء الأمم المتحدة، ومنهم سلوفينيا، يؤيدون زيادة عدد الأعضاء من الفئتين معا. ومن ناحية أخرى هناك عدد من الدول الأعضاء ليست على استعداد بعد لاتخاذ هذا الموقف الحاسم بشأن المسائل المتعلقة بحجم المجلس وتشكيله. ولذلك ربما كان من الواجب مواصلة المناقشات والمجادلات وتبادل الآراء على نحو مكثف ونحن نشجعك يا سيدي الرئيس على القيام بدور نشط في هذه المناقشات والمفاوضات وعلى أن تستعمل كل ما هو متاح لك من وسائل وأساليب.

وفي هذا السياق، لا يفوتني أن أشير إلى أنه سيكون من الضروري، قبل إجراء الترتيبات النهائية لتوسيع نطاق العضوية، إجراء حسابات دقيقة لكفالة التمثيل الجغرافي العادل والكافي للمجموعات الإقليمية، بما في ذلك تمثيل مجموعة دول أوروبا الشرقية بالذات، التي تضاعف عدد أعضائها في السنوات القليلة الماضية.

ولا يقتصر إصلاح مجلس الأمن بطبيعة الحال على زيادة حجمه. إذ أن مسألة أساليب العمل والشفافية وصنع القرار، بما في ذلك حق النقض، لا تقل أهمية إن لم تزد بالنسبة لغالبية الدول الأعضاء. ونلاحظ مع الارتياح أن عدة تحسينات قد طرأت على أساليب عمل المجلس. ومما عززها إلى حد كبير المناقشات التي تجري ضمن نطاق الفريق

العامل، وهي تمثل رد المجلس على النقد الموجه إليه، مما يثبت من جديد أهمية المباحثات المستمرة داخل هذا الفريق.

فلم يعد المجلس بصفة عامة يعقد معظم جلساته وراء أبواب مغلقة. وعدد الجلسات المفتوحة آخذ في التزايد، ولو أن ممارسة عقد المناقشات المفتوحة قد تحتاج إلى شيء من الصقل، نظرا لأن بعض المناقشات بدأت تماثل المناقشات التي تجري في الجمعية العامة. وقد شهدت الاجتماعات المعقودة مؤخرا مع البلدان المساهمة بقوات بعض تغييرات إيجابية تتيح لتلك البلدان المشاركة بشكل أكثر ملاءمة في أعمال المجلس. ونعرب أيضا عن ترحيبنا بزيادة الاستفادة بالبعثات التي يوفدها مجلس الأمن إلى مناطق الاضطرابات، ونرى أنه ينبغي استخدام هذه البعثات بمثابة أداة للدبلوماسية الوقائية. ونود أيضا أن نشجع على إدخال المزيد من الابتكارات على أعمال مجلس الأمن، مما يزيد من التعاون بين المجلس والأعضاء في الأمم المتحدة.

وقد ازدادت أيضا بدرجة كبيرة الشفافية في أعمال المجلس وأعمال رئيسه، بالرغم من أنها تتفاوت وفقا لاختلاف قدرات الرئاسات والنُهُج التي تنتهجها. ونشجع الأخذ قدر الإمكان بسياسة موحدة إزاء الشفافية لصالح عموم الأعضاء. ويمكن في هذا السياق إيلاء شيء من التفكير لإمكانية الاستفادة من الأمانة العامة بدرجة أكبر للمساعدة في مهام الرؤساء ''ذات الشفافية''. وينبغي تحقيقا لهذا الغرض زيادة تعزيز شعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية، فهي تعاني بالفعل من القيود ومن زيادة عبء العمل.

ويتعلق أحد جوانب الإصلاح الهامة جدا بمسألة حق النقض، وقد قدمت عدة مقترحات في هذا الصدد خلال المناقشات السابقة. ويلزم مواصلة إجراء وتكثيف المناقشات والحوار الحقيقي في هذا الشأن. ونأمل أن تتمخض عن إيجاد طريقة لتحديد نطاق واستخدام حق النقض على نحو مُرض لأعضاء المنظمة بصفة عامة، فضلا عن أولئك الذين سيواصلون التمتع بحق استخدامه.

وإصلاح مجلس الأمن عملية وليس حدثا. وقد أدت المناقشات فيما بين الأعضاء، ولا سيما داخل نطاق الفريق العامل في غضون السنوات السبع الماضية، إلى كثير من التغييرات والتحسينات، خاصة فيما يتعلق بأساليب عمل المجلس وشفافية أعماله. وما زال الهدف الرئيسي للإصلاح، المتمثل في جعل المجلس أكثر تمثيلا ومشروعية وكفاءة، بالطبع ينتظر التحقيق. ومسألة إصلاح مجلس الأمن وتعديل الميثاق من أكثر المسائل حساسية بالنسبة للمنظمة. فليس من الحكمة لذلك الاندفاع إلى اتخاذ حلول سريعة، بل الحكمة في تكثيف المناقشات والمفاوضات.

ونرى أن ورقات غرف الاجتماع التي قدمها مكتب الفريق العامل في العام الماضي يمكن أن تمثل نقطة بدء للمناقشات بشأن الإصلاح في المستقبل.

السيد نيهاوس (كوستاريكا) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء أن أوجه التهنئة لسلفكم السيد ثيو - بن غوريراب، وزير الشؤون الخارجية لناميبيا، وللسفيرين جون دي سارام وهانس دالغرين، على ما اضطلعوا به من عمل ممتاز وعلى قيادتهم الممتازة للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى ذات الصلة على مدى السنة الماضية.

وإصلاح مجلس الأمن ضروري بلا شك لمستقبل الأمم المتحدة. وسيحدد نجاحه ما إذا كانت البشرية ستتمتع بآلية فعالة وديمقراطية ومنصفة وعادلة لصون السلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب اتفق رؤساء دول وحكومات جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة خلال مؤتمر القمة الألفية

على تكثيف جهودهم لإجراء إصلاح لمجلس الأمن بجميع جوانبه.

وكوستاريكا ملتزمة التزاما كاملا بإجراء إصلاح وتنشيط حقيقيين لمجلس الأمن. ونحن ندرك تماما القيود والعوائق والأخطاء والهفوات التي تؤثر على عمل هذا الجهاز. وتكفي الإشارة، على سبيل المثال، إلى الصعوبات الخطيرة التي صادفتها مختلف عمليات حفظ السلام سواء في سيراليون أو في تيمور. ويجب أن يتفادى الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن تكرار هذه النكبات.

وتتفاوت القيود التي تعوق عمل مجلس الأمن في أصولها. ويمكن أن تُعزى عدم كفاءة مجلس الأمن إلى حد ما إلى أن هيكله بشكله الراهن لا يعكس التكوين الحالي للمجتمع الدولي أو التوزيع المعاصر للقوة بين الدول.

ونرى أن تكوين مجلس الأمن يجب أن يعكس الحقائق الجديدة للسياسة الدولية في عالم متزايد العولمة والترابط. ومما لا غنى عنه ألا يقتصر تعبير مجلس الأمن على القدرة العسكرية لمختلف الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي فحسب، بل أن يمتد أيضا إلى تأثيرها الاقتصادي وسلطانها المعنوي. ولهذا السبب تدعو كوستاريكا لإجراء زيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن بغية إتاحة قدر أكبر من تمثيل البلدان النامية في هذه الهيئة. ويجبذ بلدي بالمثل إمكانية استحداث مقاعد دائمة جديدة.

بيد أن الزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن، وأود أن أؤكد هذه النقطة، ليست سوى جانب ثانوي وفرعي من عملية إصلاح وتنشيط هذه الهيئة.

ولا يرجع الكثير من أوجه القصور في مجلس الأمن إلى هيكله، وإنما ترجع إلى عيوب في أجهزة عمله وإجراءاته وعملية صنع القرار فيه، فضلا عن إساءة استعمال حق النقض. وكما يشير تقرير الإبراهيمي (A/55/305)، تعزى المصاعب التي انتابت الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة إلى حد كبير إلى أن

> ”مجلس الأمن والدول الأعضاء عمدوا إلى وضع ودعم تكليفات غامضة وغير متسقة ومنقوصة التمويل وبعد ذلك وقفوا يتفرجون عليها وهي تمنى بالفشل“. (A/55/305، الفقرة ٢٦٦)

وبناء على ذلك، يجب أن يرمي الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن إلى زيادة حظ هذا الجهاز من الفعالية والشفافية والتمثيل والديمقراطية. ويجب أن يكفل الإنعاش الحقيقي لهذه الهيئة أن تستطيع في المستقبل الوفاء على نحو كاف بمسؤوليتها الأولية عن صون السلام والأمن الدوليين.

ويجب أن يكون مجلس الأمن، بحكم مهمته الأساسية، مركزا لصنع القرار بشأن جميع التدابير الرامية إلى حفظ السلام أو إعادة إقراره. ولذلك فليس من المقبول أن يتخلى المجلس عن مسؤولياته ومهامه. وأعضاء مجلس الأمن مسؤولون عن قراراتهم أمام الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي وتجب مساءلتهم .

ولا ينبغي لأي عضو في مجلس الأمن أن يتصرف على أساس مصالحه الوطنية الخاصة دون غيرها. ومن غير المقبول أن يصبح هذا الجهاز أداة من أدوات السياسة الخارجية لأعضائه. وليس من المقبول أن يتغافل مجلس الأمن عن حالات تتطلب اهتمامه بحجة أن بعض أعضائه منخرطون في هذه الحالات أو أن هؤلاء الأعضاء ليست لهم مصلحة وطنية في المنطقة المعنية. ويستدعي الإصلاح الحقيقي لمجلس الأمن أن يصبح هذا الجهاز في المستقبل أكثر إنصافا وعدلا وحيدة. ولهذا السبب نرى لزاما علينا أن نضع قيودا على ممارسات حق النقض.

وعلاوة على ذلك، يتعين علينا أن نضمن أن مجلس الأمن لا يضطلع بمهام الجمعية العامة أو مهام المجلس

الاقتصادي والاجتماعي. فوفقا لتوزيع المسؤوليات حسبما هو مقرر في الميثاق، تمثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيئتين المعنيتين بتنفيذ وتنسيق الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات وإلى بناء السلام. وفي هذا السياق، تعتبر الاستثمارات في مجالات التنمية والتعليم والصحة وحقوق الإنسان والديمقراطية استثمارات مباشرة في السلام في المستقبل. وبالتالي فإن هذه الأنشطة لها نفس القدر من الأهمية التي لأنشطة مجلس الأمن

وخلال السنوات السبع الأخيرة، أحرزت دفعات من التقدم بسيطة ولكنها هامة في العمل الجاري بشأن إصلاح مجلس الأمن. وجدير بالذكر بشكل خاص أنه أحرز تقدم هام فيما يتعلق بإجراءات المجلس. ومع ذلك، فإننا لا يمكننا أن نتجاهل ضخامة الاختلافات في الرأي التي ما زالت قائمة. ونحن ما زلنا لم نتوصل إلى أية قرارات فيما يتعلق بعدد وفئات وسلطات الأعضاء الجدد في المجلس. ولا بد أيضا من التوصل إلى اتفاق بشأن استخدام حق النقض وحدود استخدامه. ومن الضروري أيضا أن نتفق على الإصلاحات المتصلة بأساليب عمل المجلس من أجل ضمان شفافيته وشرعيته، وما زال يتعين علينا الاتفاق على آلية لإجراء استعراض دورة للمجلس.

ويرى بلدي أنه من المرغوب فيه التوصل إلى اتفاق عام حول كل من هذه المسائل دون استثناء. فهي جميعها مرتبطة ارتباطا وثيقا فيما بينها، وجميعها لا غنى عنها لتحقيق إصلاح حقيقي شامل للمجلس.

لقد كانت بعض الوفود متشائمة حول عملية الإصلاح خلال هذه المناقشة. إلا أن بلدي يرى أنه ما زال من الممكن تحقيق نتائج إيجابية. ونرى أنه لو بذلت جميع الدول جهدا حقيقيا ووضعت أهدافا واقعية، فسيكون بالإمكان الوصول بعملية الإصلاح إلى خاتمة ناجحة.وبهذه الطريقة وحدها سنكون قادرين على إعادة هيكلة المجلس وجعله أكثر عدالة وشرعية وشفافية وديمقراطية.

السيد أوريانا ميركادو (هندوراس) (تكلم بالاسبانية): مما لا شك فيه أن الموضوع الذي نناقشه اليوم هو من أهم المواضيع التي يتعين على الجمعية العامة معالجتها. لذلك، نود أن ندلي ببعض الملاحظات انطلاقا من روح بناءة بأقصى قدر ممكن لأننا نرى أن الأمم المتحدة أنشئت استجابة للحاجة إلى حماية الجنس البشري والسلم والأمن الدوليين بعد الدمار الذي أحدثته الحرب العالمية الثانية.

ولا بد لنا من أن نضع في اعتبارنا أن أسلافنا في هذه المنظمة ناقشوا الدور الذي يتعين أن يضطلع به كل عضو من أعضائها لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب. كما أنهم اهتموا اهتماما كبيرا بكل جوانب المعادلة التي مفادها أن ''السلام زائدا الأمن يساوي التنمية الاقتصادية والاجتماعية''. وبالتالي فإن السلم والأمن الدوليين يمثلان اليوم، كما كانا بالأمس، شرطا لا بد منه لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا يستطيع أي منهما البقاء دون الآخر. إذ كيف يمكننا أن نفكر في حقوق الإنسان الأساسية أو في حماية الحريات والعدالة الاجتماعية إذا كنا لا نتمتع بالسلام والأمن والتنمية الاقتصادية والاجتماعية؟ هذه الاعتبارات في حد ذاتها تتطلب منا أن نحمل على عاتقنا بكل جدية ومسؤولية قضية إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه وتحسين آلية اتخاذ القرارات فيه.

لقد أعلنت هندوراس مرارا وتكرارا، بوصفها من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، أنه حتى ولو لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء حول زيادة عدد الأعضاء في الفئتين المقررتين، فإن عملية الإصلاح ينبغي رغم ذلك أن تأخذ في الحسبان الحاجة إلى زيادة عدد الأعضاء غير

الدائمين، وضرورة عدم إضعاف حق المشاركة للبلدان التي تقدم مساهمات كبيرة للسلم والأمن الدوليين وللتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كل أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تقوم عملية الإصلاح على أساس توافق الآراء في المجموعات الإقليمية بغية ضمان التمثيل الجغرافي العادل والمنصف.

ويرى وفد بلادي أن حقيقة أن الفريق العامل الذي أنشأته الجمعية العامة لمعالجة هذه المسألة لم يستكمل مشاوراته حتى الآن تبين أنه ما زالت هناك مشاكل عديدة يلزم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها. ومع ذلك، فإننا نرى أيضا أنه من الحتمي أن يحقق الفريق العامل تقدما ما من أجل أن يلبي سريعا تطلعات المجتمع الدولي لأن تكون لديه أمم متحدة معززة وقادرة على الرد في الوقت المناسب على كل ما ينشأ من أزمات وصراعات وكوارث سواء كانت طبيعية أو من صنع الإنسان.

وكما قال الرئيس كارلوس روبرتو فلوريس فاكوس رئيس جمهورية هندوراس خلال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة في عام ١٩٩٩:

> ”خلاصة القول إن هندوراس، فيما يتعلق بالنظام العالمي الجديد الذي نأمل أن يسود في هذا المحفل العالمي، تؤيد توسيع تمثيل شعوب العالم وأممه، مثلما تؤيد تمثيلا أكثر عدالة وتوازنا في مناقشات وقرارات الأمم المتحدة“. (A/54/PV.8، ص ٥)

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به ممثل مصر بوصفها منسقا لبلدان حركة عدم الانحياز. وأود أن أضيف إلى ذلك أنه في إعلان الألفية، قرر رؤساء الدول أو الحكومات تحقيق إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه. وليس لدينا من خيار سوى التحرك في ذلك الاتجاه بكل عزم وتصميم.

السيد مابيلانغان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): لا تزال الأمم المتحدة وميثاقها يمثلان حجر الأساس للسلام والرخاء والعدالة في العالم. وقد أثبتت مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة أنها عالمية وخالدة. وأي جهد صادق لإصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يكون من أهم أهداف عموم الأعضاء في المستقبل القريب.

ويجب أن يبدأ تعزيز الأمم المتحدة بإجراء إصلاح فعال لمجلس الأمن، بوصفه الجهاز المسؤول الرئيسي عن حفظ السلم والأمن الدوليين. وفي العقود الخمسة ونصف العقد من وجوده، حظي مجلس الأمن بمجموعه مختلطة من التقييمات والاستعراضات لأدائه. وهناك توافق لا يدحض في الآراء على أن المجلس بحاجة إلى الإصلاح. وإحداث تغيير في مجلس الأمن أمر لا مفر منه. فلا بد من جعل مجلس الأمن معبرا عن التغييرات التي حدثت سواء في أعداد أو تنوع أعضاء الأمم المتحدة خلال السنوات الـ ٥٥ الماضية.

وخلال السنوات السبع الماضية، بذلنا جهودا هائلة في الفريق العامل مفتوح باب العضوية. ولا يزال هذا الفريق يعتبر الهيئة التداولية الوحيدة المعنية بإصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، فإنه مما يؤسف له أنه في الوقت الذي نسلم فيه بأنه قد تم إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بالقضايا المندرجة في المجموعة الثانية، فإن المناقشات التي جرت حول قضايا المجموعة الأولى اتسمت ببطء إن لم تكن قد توقفت تماما.

وثمة إحساس بأن الوفود متشبثة بمواقفها واعتمدت استراتيجية الانتظار ترقبا لخروج بعضها بعضا عن تلك المواقف. وهذا هو أحد التحديات التي تواجه الفريق العامل لدى استئناف أعماله في العام المقبل.

وينبغي أن يناضل كل أعضاء الأمم المتحدة من أجل رأب الصدع الذي يثير الانقسام في الفريق العامل. فإذا لم يكن الحل التوفيقي ممكنا فعلا ينبغي أن نكون أمناء بعضنا

مع بعض، وأن نعلن التسليم وننهي أعمال الفريق العامل. ولكننا حينذاك سنخسر فرصة تاريخية لإصلاح مجلس الأمن ونجد أنفسنا أمام أمر واقع يقول الجميع عنه إنه ينطوي على مفارقات تاريخية وإنه غير مقبول. فوفدي يدعو الجميع إلى العمل من أجل التوصل إلى حل توفيقي. والآن هو وقت العمل. وإصلاح مجلس الأمن يخدم مصالح جميع أعضاء الأمم المتحدة. أما استمرار الوضع القائم فلن يخدم سوى مصالح الخمسة. ويبدو لنا أن منطلق الحل التوفيقي منطق لا جدال فيه.

كذلك فنحن بحاجة إلى بحث كيفية تحقيق الفريق العامل لمزيد من التقدم الملموس في أعماله. وينبغي أن يبحث الفريق العامل طرائقه وأطره لإحداث التغييرات وتوفير الزخم لعمله. والفلبين تؤيد أي جهد يبذل لتحسين منهجية الفريق العامل.

فإنشاء الفريق العامل قبل سبعة أعوام أوجد شعورا بالتوقعات والآمال في أن تتمكن الأمم المتحدة من إقامة مجتمع عالمي يكون مجلس أمنه المتحلي بالاستجابة والمصداقية بمثابة المدافع عن السلام العالمي. ولنتذكر أن مَن نمثّلهم يمتدون إلى خارج أسوار قاعة الجمعية. فبعد سنوات الانتظار أصبح المجتمع الدولي يشعر بالإحباط وقد بدأ يرتاب في استطاعة الأمم المتحدة عن طريق الفريق العامل أن تنجز وعدها بالإصلاح في مجلس الأمن. ونرجو ألا تخيب الأمم المتحدة آمال المجتمع الدولي الكبيرة وأن تلتمس تحقيق إنجازات ملموسة في عملية إصلاح مجلس الأمن.

ولا يفوتني أن أؤكد آمال وفدي ومثله العليا إزاء تحقيق أهداف الفريق العامل. ونرى أن الفلبين مع سائر الوفود الحاضرة هنا تعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون ممثلا بحق لتطلعات جميع بلدان العالم وقيَمها وآمالها كي يظل يتمتع بالمصداقية في عيون الجميع. ونحن نرى أن ذلك يعني ثلاثة أمور: زيادة عدد الأعضاء بفئتيهم الدائمة وغير الدائمة؛ والشفافية في طرائق عمله؛ والديمقراطية في عملية اتخاذه لقراراته.

وفي هذه المرحلة، التي أصبح على قائمة الأمم المتحدة ١٨٩ عضوا من الدول الأعضاء ذات السيادة، يتفق الجميع على أن حجم وهيكل عضوية مجلس الأمن الحاليان لم يعودا يمثلان مصالح مجموع أعضاء الأمم المتحدة – إذ كان قد مثّلاها على مدى خمسة عقود ونصف عقد من عمر المنظمة. إذ لا يتمتع بالعضوية الدائمة في المجلس سوى خمسة من أعضاء الأمم المتحدة بينما فرض على ١٨٤ عضوا آخرين أن يتناوبوا المقاعد العشرة غير الدائمة لفترة سنتين لكل ولاية. ولذا سوف لا ندخر أي جهد في سبيل التوصل إلى حل توفيقي لقضية زيادة عدد أعضاء المجلس وزيادة حجمه.

ونحن مغتبطون لأن مجلس الأمن، بعد سبع سنوات من عمل الفريق العامل، يتخذ الخطوات لأن يصبح أكثر شفافية في طرائق عمله. غير أن تلك الخطوات لا تزال قليلة ومتباعدة فيما بينها. ونحن بحاجة إلى أن يستجيب مجلس الأمن بمزيد من الإصرار للمطالبة بالشفافية الكاملة في أعماله. وقد توصل الفريق العامل إلى مجموعة من التوصيات البناءة الرامية إلى زيادة شفافية المجلس. وللأسف لا يزال الاتفاق على تلك المسائل معطلا لعدم التوصل إلى حلول توفيقية في المسائل الأخرى.

كذلك ينبغي إصلاح عملية اتخاذ القرارات في مجلس الأمن لتتيح التعبير عن المساواة في السيادة بين الدول. فالمجتمع الدولي، ولا سيما الخمسة الدائمون، ينبغي أن يعالج الآن مسألة حق النقض، وإلا فإن جميع الإصلاحات المزمعة للمجلس ستصبح عديمة القيمة إن لم تكن كلها بعيدة المنال. والواقع كما أكدته بعض الوفود هو أن التوصل إلى الحل

التوفيقي بشأن حق النقض سيكون المنعطف الفاصل المؤدي لمسائل الإصلاح الأخرى. وينبغي أن نعتبر بهذا ولعلنا نكتشف صيغة لحل توفيقي يزيل في آن واحد الشواغل حول حق النقض وضرورة إجراء إصلاحات أخرى ذات مغزى. ونرى أن الحلول الواقعية لهذه القضايا يسيرة المنال لو أننا بذلنا جهدا أكبر ومارسنا الإرادة السياسية الضرورية للتوصل إلى حلول مجدية للتحديات التي تواجهنا.

ونحن نعلم أن العمل في سبيل إصلاح مجلس الأمن ليس مجرد حدث وإنما هو عملية. وكما علمتنا خبرتنا فلن يكون العمل مرهقا فحسب بل وعسيرا من الناحية السياسية. ونحن نحث الجميع على الثبات في السعي إلى تحقيق هدف تحويل مجلس الأمن إلى أداة أكثر استجابة من أجل إقامة عالم يسوده العدل والإنصاف والسلام والأمن والرخاء.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا العميق لمعالي السيد ثيو- بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا ورئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والخمسين، للمهارة البارعة والصبر الرائع اللذين وجّه بهما مناقشاتنا للقضايا المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن.

إن البند المعنون ”مسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة“ يتضمن قضايا معقدة ومرتبطة بصورة مباشرة بالمصالح الحيوية لكل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وبعد أن قضينا سبع سنوات أصبحت هذه هي اللحظة المناسبة لتذكير أنفسنا مرة أخرى بسبب اتفاقنا على الشروع في ممارسة لإصلاح مجلس الأمن. فقد أنشئت الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية من أجل إنقاذ أجيال المستقبل من ويلات الحرب. وبموجب الميثاق فإن مجلس الأمن يضطلع بالمسؤولية الأولى عن صون السلم والأمن الدوليين. ووضعت هيكلة المجلس بحيث تنشئ حكما عالميا جديدا للقلة يضم خمسة أعضاء دائمين. ويسمع صوت بقية الأعضاء في قالب ستة أعضاء غير دائمين على أساس فترات مدتها عامين. ومنذ ذلك الحين لم يحدث سوى تغيير واحد بزيادة عدد أعضاء المجلس بأربعة أعضاء غير دائمين، وذلك في أواسط الستينات.

وشهدت الأعوام الأخيرة من الثمانينات تغييرات عالمية عميقة أسفرت عن زيادة حادة في عضوية الأمم المتحدة التي بلغت الآن ١٨٩ عضوا. وحفزت تلك التطورات الطلب بين مجموع أعضاء الأمم المتحدة على إصلاح المجلس حتى يكون أكثر فعالية وديمقراطية وتمثيلا وشفافية ومساءلة. ونحن نستلهم ذلك الهدف إذ نواصل العمل بصورة بناءة ونحن نتعهد جماعيا بإصلاح مجلس الأمن بجميع جوانبه.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن التوجهات العالمية الراهنة لتشجيع الديمقراطية، والمشاركة، والشفافية، والخضوع للمساءلة بكل أرجاء العالم يتعين أيضا أن تشكل الأساس لإصلاح مجلس الأمن. إذ يتعين علينا أن نفعل ما نبشر به الآخرين.

ولقد اتفقنا جميعا على أن مبدأ المساواة السيادية لجميع الدول يتعين أن يكون الروح الموجهة والمبدأ الأساسي لنا أثناء سعينا إلى إصلاح المجلس. واتفقنا كذلك على أن الإصلاح ينبغي أن يكون شاملا، وأن يتضمن زيادة عدد الأعضاء، وصنع القرار، بما في ذلك مسألة حق النقض، وأساليب عمل المجلس. وإذا توقفنا قليلا لتقييم الوضع الحالي للنقاش الدائر منذ ثماني سنوات حول القضايا ذات الصلة بإصلاح مجلس الأمن، فمن الواضح أن هناك عقبتين رئيسيتين أمام الاتفاق العام.

فيما يخص مسألة زيادة حجم المجلس، لا يوجد صوت يعترض على الحاجة إلى زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين. ولسوء الحظ إن اتخاذ قرار في هذا الصدد ما زال مرهونا بأقلية صغيرة تسعى إلى خدمة طموحاتها الوطنية الضيقة. ونتيجة لذلك، لا زالت الأغلبية العظمى من الأعضاء محرومة من حقها في التمتع بفرص أكبر للمشاركة في عمل مجلس الأمن والإسهام فيه.

ولقد أشير من قبل إلى ملاحظات الأمين العام بأن أقلية صغيرة تعرقل التقدم في إصلاح المجلس. وهذه حقيقة؛ فنحن نتفق مع هذا التقييم، لأن حفنة فقط ممن يدّعون القوة يعرقلون أي تقدم للأمام إلا إذا تم تحقيق طموحاتهم.

وإذا نظرنا إلى جدول المرشحين للمقاعد غير الدائمة في مجلس الأمن للسنوات القادمة، يمكننا أن نرى الحرص الهائل لدى الدول الأعضاء على المشاركة في عمل المجلس. ومن المجموعة الآسيوية، نرى الإعلان عن مرشحين لفترات تصل إلى العامين ٢٠١٤-٢٠١٥، ومرشحين اثنين لفترتي الأعوام ٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠٢٢-٢٠٢٣. وفي مجموعة غرب أوروبا ودول أخرى، تم تقديم ترشيحات حتى العامين ٢٠١١-٢٠١٢. وبالنسبة لمجموعة شرق أوروبا، تم إعلان ترشيحات للفترة ٢٠١٠-٢٠١١. وعلى نحو مماثل، أعلن عن ترشيحات من مجموعة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للمقاعد غير الدائمة حتى العامين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتثبت هذه الأرقام بصفة قاطعة رغبة جميع الأعضاء في المشاركة في مجلس الأمن. وبإضافة أعضاء دائمين جدد، لن يتحقق هذا الطموح الشرعي للدول الأعضاء. وفي الحقيقة، يمكن حسابيا إثبات أننا سوف نخفض مع كل مقعد دائم إضافي الاحتمالات في أن تخدم الأغلبية الكبيرة من أعضاء الأمم المتحدة التي تمثل الدول المتوسطة والصغيرة كأعضاء غير دائمين في المجلس. وبينما تواصل قائمة الانتظار للمقاعد غير الدائمة في المجلس نموها داخل كل منطقة، نجد أن القلة التي تسعى بشكل أناني إلى تعزيز طموحاتها تواصل إحباط أي تقدم في هذا الاتجاه.

كان هذا هو التفسير الحسابي لعملية الإصلاح. والآن أنتقل إلى جوانبه السياسية. لقد استخدم من يطلق عليهم الأدعياء مجموعة متنوعة من الحجج لتبرير رغبتهم الوطنية في الحصول على مرتبة رفيعة في المجلس والانضمام إلى حكم الأقلية الحالي، والذي هو من البقايا البالية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية. وعلى عكس ادعاء الأعضاء الخمس الدائمين الحاليين بأنهم كانوا المنتصرين في الحرب العالمية الثانية، سمعنا الجدال بأنه نظرا لأن بعض الطامحين الجدد يساهمون بنسب مرتفعة من الأنصبة المقررة للأمم المتحدة ينبغي منحهم وضع الأعضاء الدائمين في المجلس. وباختصار، يطلبون منا أن نقبل رأي هؤلاء الأدعياء والمجموعة الصغيرة من مؤيديهم بأن العضوية الدائمة متاحة لمن يدفع أكثر. ولا ينبغي أن ننسى أن إصلاح المجلس ليس مزادا. يحدث ذلك في أماكن أخرى في مانهاتن داخل صالة سوثبي أو صالة كريستي. وإذا كانت أنصبة الميزانية هي التي تحدد حجم دور أعضاء الأمم المتحدة، سوف تبقى أغلب البلدان النامية، التي تحدد قدرتها على الدفع نصيبها في الميزانية، بلا دور في الأمم المتحدة. وربما تتأهل للمشاركة فقط في بضعة لجان في الجمعية العامة.

وهؤلاء الطامحون الذين لا يستطيعون الارتكاز في مطالبتهم على حجم أنصبتهم المقررة، ومع ذلك يرغبون في الانزلاق إلى فئة العضوية الدائمة، يميلون إلى تبرير مطلبهم على أساس التمثيل الإقليمي. ولقد قررت أفريقيا اختيارا جماعيا، ونحن نحترمه تماما. ولا يوجد مثل هذا التوافق في الآراء في مناطق أخرى. والطامحون من هذه المناطق لا يمكنهم تعليق مطالبتهم بالوضع الدائم على التمثيل الإقليمي. إن مطالبتهم هذه هزيلة في جوهرها ولا يدفعها

سوى الطموح إلى السلطة والمكانة المتميزة. وأنا هنا أشير إلى المناطق الأخرى غير أفريقيا.

ومن أكثر ما يثير الاهتمام أننا استمعنا بالأمس إلى وفد يقدم مطالبته منذ البداية الأولى لهذا النقاش على أساس التوزيع الجغرافي العادل، وبوصفه نصّب نفسه متحدثا رسميا للبلدان النامية استمعنا إليه وهو يعدل مطالبته بامتياز لنفسه فتخلى بذلك عن أي ادعاء بالتمثيل الإقليمي. وهذا اعتراف واضح بأن ذلك البلد يفتقر إلى إيمان وثقة المنطقة التي ينتمي إليها. وهذا أيضا اعتراف بأنه ليس متأكدا من الحصول على تلك الثقة حتى في المستقبل.

وترتبط بمسألة التمثيل الإقليمي العادل النقطة التي أثيرت عدة مرات في السنوات الماضية – ألا وهي، لماذا ينبغي أن يكون للاتحاد الأوروبي مقعدان دائمان في المجلس؟ ولقد تم بالفعل تقديم اقتراح بأن يكون للاتحاد الأوروبي مقعد واحد فقط. وهذا الاقتراح معقول، فالاتحاد الأوروبي له سياسة خارجية واحدة وعملة واحدة ويتجه بشكل متزايد نحو سياسة دفاعية واحدة.

ويجب أيضا أن نضع في الاعتبار أن أي طامح في مقعد دائم أو غير دائم يجب أن يمتثل امتثالا تاما لالتزاماته بمقتضى الميثاق وقرارات الأمم المتحدة أيضا. ولا يمكن للذين لديهم دوافع قوية لمخالفة مقاصد وأهداف الميثاق أن يتوقعوا مكافأتهم بجعلهم أعضاء دائمين.

وفي المناقشات السابقة والحالية، استمعنا إلى أشخاص يناكفون دون خجل في محاولة لخلق انطباع معين عن كيف يرى جميع أعضاء الأمم المتحدة، أو لا يرون مسألة توسيع مجلس الأمن. وهؤلاء بفعلهم هذا، يحاولون التمويه على المسائل الأساسية ذات الشأن.

ويجرى بشكل متواصل تجنب إعطاء وصف واضح لما يسعى إليه الطامحون. فهل يطمحون إلى العضوية الدائمة ذات السمات الواردة حاليا في الميثاق، بما في ذلك حق النقض؟ أم يُطلب منا النظر في مفهوم جديد لعضوية دائمة من مرتبة ثانية، دون حق النقض؟ ومعروض علينا أيضا اقتراح بمقاعد دائمة إقليمية على أساس تناوبي، مع حق النقض. وذلك الاقتراح طرحته منظمة الوحدة الأفريقية وجامعة الدول العربية أيضا. وفي سنوات المناقشات لم نتمكن من توضيح هذه المسائل الأساسية. فكيف يكون من الممكن إذن أن يُطلب من أعضاء الأمم المتحدة تأييد توسيع الفئة الدائمة، عندما لا نعرف ماذا يطلب منا تأييده؟

ثانيا، قياسا على مطالبة مجموعات إقليمية مختلفة بمقعد دائم، لا يمكن للمرء أن يستبعد قيام مجموعات أخرى، مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، بالتقدم بطلبات مماثلة في المستقبل لمنحها عضوية دائمة. وهنا تثار نقطة هي: أين نتوقف؟

لقد أثبتت ثماني سنوات من المناقشة بوضوح أنه لا يوجد اتفاق على أية زيادة في الفئة الدائمة. وأي اتفاق على هذا يبدو غير محتمل في المستقبل القريب، وهذا التلاعب بالأرقام لن يجدي. ولذلك حان الوقت لنتبني موقف حركة عدم الانحياز، وهو أن التوسيع ينبغي أن يقع في فئة العضوية غير الدائمة في الوقت الراهن، ونحن إن فعلنا هذا، فإننا نلبي مطلبا رئيسيا لأعضاء الأمم المتحدة.

إن الذين يدّعون الحق في العضوية الدائمة لمجلس الأمن يبدو أنهم يعتبرون أنفسهم ينتمون بشكل ما إلى فئة أعلى من الغالبية العظمى لأعضاء الأمم المتحدة. ووجهة النظر هذه خادعة للذات وتتناقض مع الأساس الذي أقيمت عليه الأمم المتحدة باعتبارها منظمة دول ذات سيادة متساوية.

والشعور الغالب للدول الأعضاء مناهض لميزة حق النقض. وهنا، أيضا، أوقفت أقلية صغيرة جدا من الدول

إحراز أي تقدم. وحق النقض هو العقبة الرئيسية أمام إقامة مجلس أمن ديمقراطي حقا. وأي مبرر صغير كان موجودا لهذه الآلية عند نهاية الحرب العالمية الثانية من الواضح أنه لم يعد صالحا الآن. فحق النقض ليس بائدا فحسب؛ وإنما هو يتناقض أيضا مع الاتجاهات المعاصرة. وننضم حاليا إلى الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء في السعي إلى قصر استخدام حق النقض على الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، وعلى المدى الأطول، ننضم إلى أغلبية الدول الأعضاء في السعي إلى القضاء النهائي على حق النقض، بما يتفق مع موقف حركة عدم الانحياز.

وفي مجال أساليب العمل، أو مسائل المجموعة الثانية، أحرز تقدم في الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. ويسرنا أن نلاحظ أن المجلس نفسه اتخذ عددا من الخطوات الإيجابية في هذا الاتجاه. ونرحب أيضا بالآلية التي سينشئها المجلس وفقا لتوصيات تقرير الإبراهيمي، والتي من شأنها أن تتيح إجراء مشاورات وتنسيق أكبر بين أعضاء المجلس والبلدان المساهمة بقوات. ومع ذلك، فإن الأمر يحتاج إلى تحقيق مزيد من التقدم لضمان المزيد من الوصول إلى المجلس ومن شفافيته.

وإصلاح مجلس الأمن يجب أن يتحقق بأسلوب منفتح وشامل. فالمسائل ذات الصلة تمس المصالح الأساسية لجميع الدول الأعضاء. ولذلك فإن أية مناقشات بشأن هذه المسائل يجب أن تجرى في إطار مفتوح لجميع الدول الأعضاء. ومن عهد قريب، بُذلت محاولة لإثارة شك حول كفاءة الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وهذا الفريق لا يزال هو المحفل المناسب الوحيد لمواصلة هذه الممارسة والعملية بطريقة شفافة بما يتفق والولاية التي أعطته إياها الجمعية العامة.

ونحن نتطلع إلى استئناف مناقشاتنا عندما يجتمع الفريق العامل المفتوح باب العضوية في العام القادم. وبالنيابة عن وفد باكستان، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، تأييدنا وتعاوننا النشطين وأنتم تقودون مداولاتنا بشأن مسألة تهم جميع الدول الأعضاء. ووفد بلدي لا يزال ملتزما تماما بإصلاح مجلس الأمن من جميع جوانبه، بما يتمشى مع النداء الوارد في إعلان قمة الألفية.

وغني عن البيان، أن الاصلاح الشامل لمجلس الأمن ينبغي أن يتحقق بطريقة توحد أعضاء الأمم المتحدة ولا تفرقهم. والمصلحة العامة لأعضاء الأمم المتحدة، وليس التطلعات الوطنية أو الدوافع الضيقة لأقلية من الأعضاء، هي التي يجب أن تظل المعيار الذي ينبغي لنا أن نحكم به على إصلاح المجلس.

والمسائل المتعلقة بالحجم أو التوسيع أو حق النقض ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا؛ ولا يمكن، فصل إحداها عن الأخرى. ويجب أن ندرك أيضا أن حصون الامتيازات، والقوة والهيبة أثر من آثار عصر مضى، ونحن لسنا في عام ١٩٤٥. وليس هناك الآن منتصرون أو مهزومون. وليس هناك طلب أو عطاء. إن مفهوم العضوية الدائمة بما تنطوي عليه من قوة وميزة خاصتين يمثل مفارقة تاريخية تماما. وأي إصلاح للمجلس يجب أن يعزز الطابع الاحتوائي وطابع الشراكة للمنظمة بما يتفق ومبدأ المساواة في السيادة بين الدول، ويجب أن يستهدف تخفيف، وليس زيادة مفارقات الماضي. ويجب أن نتعلم من التاريخ وألا نكرره. وليس هناك ما يبرر إنشاء مراكز مميزة جديدة على حساب بقية أعضاء الأمم المتحدة.

أما عن الاتجاه العام للرأي بالنسبة لهذه المسألة، فيكفي أن نتذكر، وأظن أنكم يا سيدي الرئيس كنتم أيضا موجودين في ذلك الوقت، التصفيق العفوي المدوي

الذي لقيه رئيس جمهورية فنزويلا في هذه القاعة ذاتها حين نادى خلال مؤتمر قمة الألفية بإضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن وإلغاء حق النقض. فلم يكن ذلك إعرابا عن رأي أقلية، ولا تتغير الحقيقة بتفسير الأرقام بحيث تتخذ المعنى الذي يريده لها حفنة من الأدعياء إرضاء لمصالحهم الوطنية الضيقة.

السيد أحمد (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): لقد سلّمت أسرة الأمم المتحدة بكاملها بضرورة تعزيز هذه المنظمة العالمية حتى تخدم على نحو أفضل شعوب العالم، وذلك بجعلها أكثر صلة بالعصر وأكثر اتساقا مع الحقائق الراهنة. وفي هذا السياق يصبح إصلاح المنظمة برنامجا حيويا في أهميته. ويتمثل أحد الجوانب المحورية الرئيسية لعملية الإصلاح هذه في تحديث أحد الأجهزة الرئيسية للمنظمة، وهو مجلس الأمن. وقد قرر زعماؤنا في مؤتمر قمة الألفية:

> ”تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٣٠)

وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة الآن في ترجمة هذا الالتزام إلى واقع.

وقد تداولت الجمعية العامة وفريقها العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن في شأن البند المعروض علينا من جدول الأعمال على مدى السنوات السبع الماضية. ويود وفدي أن يعرب عن تقديره يا سيدي لسلفكم، السيد ثيو – بن غوريراب، وزير خارجية ناميبيا، وكذلك لنائبي رئيس الفريق العامل، السفير جون دي سارام، ممثل سري لانكا، والسفير هانز دالغرين، ممثل السويد، على كل ما قاموا به من عمل شاق خلال الدورة الماضية.

وحين نشرع في عملية الإصلاح المذكورة، ينبغي أن نذكّر أنفسنا بأننا نعمل من أجل إجراء إصلاح وتحديث شاملين لمجلس الأمن. ويشترك الجميع بالفعل في هذا الهدف. ونبحث الآن عن صيغة مقبولة بصفة عامة لمجلس أمن يتسم بمزيد من التمثيل والمشروعية والديمقراطية والكفاءة والفعالية، فضلا عن اتسامه بالمزيد من الشفافية والقابلية للمساءلة. ومن الواضح أن تحقيق هذا الهدف قد تأخّر طويلا. لذلك فإن الدورة الحالية للجمعية العامة ذات أهمية حاسمة لمواصلة جهودنا من أجل تعزيز التقدم الذي تم إحرازه على مدى السنين الطويلة الماضية. وقد قدمت مقترحات هامة كثيرة ونوقشت مناقشة مستفيضة، وهي تتعلق بمواضيع تتراوح بين تحديد تكوين جديد للمجلس وبين تحديد حجم جديد له، بين إجراءات العمل وبين عملية صنع القرار، ولا سيما مسألة حق النقض. وواضح أن ما ينقصنا ليس الأفكار والمقترحات، وإنما الإرادة السياسية اللازمة لدفع عملية الإصلاح قُدُما حتى تكلل نهايتها بالنجاح.

وترى ماليزيا أن تواصل جميع الدول الأعضاء قيامها بالأعمال ذات الأهمية الحاسمة في هذه الدورة بمزيد من الالتزام، على النحو الذي أعلنه زعماؤنا. وتتمثل أهم الشواغل التي تنتظرنا الآن في التركيز على نقاط التلاقي وتسوية الخلافات المتبقية بغية الوصول إلى حلول توفيقية. وبالنظر إلى توافر الإرادة السياسية وإلى رغبتنا المشتركة في تحديث المجلس على نحو شامل، فمن المؤكد أن هذه المهمة ليست مستحيلة التحقيق. ويأمل وفدي في أن نتمكن يا سيدي الرئيس، عندما يستأنف الفريق العامل المفتوح باب العضوية أعماله تحت قيادتكم وقيادة نائبي الرئيس الرشيدة، من البدء بمحاولات ملموسة لتوحيد مختلف المواقف بغية الوصول إلى حل لهذه العملية مقبول من جميع الأطراف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أبو الحسن (الكويت).

وثمة إفصاح واضح لا يشوبه الغموض بالفعل عن الرغبة المشتركة في زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن حتى يتناسب مع الزيادة الظاهرة في عدد أعضاء الأمم المتحدة. ولا بد أن يكون حجم التوسع في عضوية المجلس كبيرا حتى يعكس وضعه بوصفه جهازا ممثلا بحق لهذه المنظمة. ويجب أن يراعي هذا التوسع تماما المصلحة المشروعة للبلدان النامية، التي تشكل الغالبية العظمى في هذه المنظمة، والتي تعد مظلومة بشكل غير مقبول وناقصة التمثيل بدرجة جسيمة في سياق الهيكل الراهن للمجلس.

ويواصل وفدي تأييده لتوسيع نطاق المجلس بفئتي العضوية معا، الدائمة وغير الدائمة. وينبغي أن يشمل أي توسع في الفئة الدائمة البلدان الصناعية والنامية على السواء. وفي حالة عدم وجود اتفاق على توسيع نطاق العضوية الدائمة، ينبغي زيادة حجم المجلس بصفة مؤقتة في الفئة غير الدائمة.

فبدون إجراء الإصلاح الضروري، سيظل المجلس مؤسسة تتصف بمفارقة تاريخية، تمثل حقائق ومعادلات القوة لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة التي انقضى أوانها. وقد جعل وجود حق النقض من المجلس جهازا يجري صنع القرار فيه على نحو غير ديمقراطي. ولا يمكن إنكار أن كثيرا من الجمود والشلل الذي انتاب المجلس له صلة بهذا الجانب من عملية صنع القرار. فقد كان حق النقض السبب الجوهري في امتناع المجلس عن اتخاذ إجراء إزاء مذبحة البوسنة، والإبادة الجماعية في منطقة البحيرات الكبرى، ومأساة كوسوفو، وعقود صراع الشرق الأوسط الخمسة. وقد حال تهديد أحد الأعضاء الدائمين تهديدا واضحا باستخدام حق النقض دون اتخاذ المجلس إجراء فعالا ومسؤولا حتى الآن للتصدي للحالة الخطيرة الجارية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس.

ومن الواضح أنه سيتعين على أعضاء المنظمة، ولا سيما الأعضاء الدائمين، معالجة مسألة حق النقض بدقة لأنها أحد الجوانب الهامة في عملية الإصلاح الشامل لمجلس الأمن. ويلزمنا التعرف على التدابير المقبولة لرسم حدود استعمال حق النقض، أو على الأقل لإدارة استخدامه، إذا كان للمجلس أن يؤدي وظيفته على نحو فعال ومتسم بالمسؤولية، كما ينص عليه الميثاق. وتأمل ماليزيا في أن يأخذ الأعضاء الدائمون بطريقة مبتكرة في إدارة حق النقض، تمهيدا لإلغائه نهائيا، تحقيقا لمصلحتهم الذاتية بشكل مستنير ولمصلحة المجتمع الدولي الأوسع نطاقا. فهذا على أي حال جانب من جوانب الإصلاح يحظى بالفعل بالاتفاق العام اللازم.

ويعرب وفدي عن ترحيبه بالتطورات الإيجابية التي طرأت على أساليب عمل المجلس وإجراءاته، ولا سيما الزيادة في الشفافية وفي إمكانية مشاركة الأعضاء بوجه عام فيه. وغني عن القول إن تحسين الشفافية وإمكانية المشاركة في أعمال المجلس قد عزز مصداقية ذلك الجهاز في نظر عموم أعضاء الأمم المتحدة تعزيزا كبيرا. ونسلِّم جميعا بأنه قد أُحرز تقدم كبير ذو شأن في هذا الجانب من جوانب إصلاح المجلس. وما أكثر المقترحات الهامة التي جرت مناقشتها داخل نطاق الفريق العامل المفتوح باب العضوية على مدى هذه السنوات وحظيت بتوافق الآراء في نهاية المطاف.

وينضم وفدي إلى المتكلمين السابقين في تشجيع السيد هولكيري، الرئيس الحالي للفريق العامل المفتوح باب العضوية، على الاستفادة الكاملة من الهيبة والامتيازات التي يتيحها منصبه، فضلا عن استخدام مهاراته وخبرته الدبلوماسية الفائقة، لتنشيط عملية الإصلاح والتماس مزيد من التقدم في أعمالنا المتصلة بهذه المسألة المحفوفة بالانفعال. ويحث وفدي أيضا أعضاء مكتب الفريق وبقية الأعضاء على إحياء الشعور بما اتصفت به مناقشات الفريق العامل من

إلحاحية وديناميـة. وإذا أريـد إحـراز تقـدم حقيقـي، فمـن الضروري الأخذ بالنهج العملي والابتكار، وأهم من هـذا كله بالمرونـة. ويتمثل التحدي الذي يواجهنا في تحديـد ما إذا كان المضي في دراسة الجوانب المختلفة لإصلاح المجلس يمكـن أن يعجِّـل بـل وسـوف يعجِّـل بعمليـة تجميـع صفقـة الإصلاحـات النهائيـة المقبولـة والمتكاملـة الـتي تفـي بشـرط الاتفاق العام.

السيد موتشوتشوكو (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): شهد العالم خلال العقد المنصرم عملية لم يسبق لها مثيل لنشر الديمقراطية مع تحرك البلدان لتكون أكثر استيعابا وتمثيـلا. ومن المؤكد أن الأمم المتحدة كانت في طليعة كل الجهود الرامية إلى بناء المؤسسات الديمقراطية. ومع ذلك، فإن هذه المنظمة، التي قادت المؤسسات والقيم الديمقراطية، يجري تصورها على أنها هي نفسها غير ديمقراطية إلى حد كبير. وفي حين أنه يوجد اتفاق عام على ضرورة إحداث تغيير منهجي في المنظمة، فإن التوصل إلى توافق في الآراء حول نطاق ذلك الإصلاح ومحتواه ما زال مستعصيا علينا. ويتجلى ذلك أكثر ما يكون في حالة مجلس الأمن، أقوى جهاز في الأمم المتحدة، والجهاز المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

وبعد انقضاء سبعة أعوام على بدء المناقشة بشأن إصلاح مجلس الأمن، وعلى الرغم من التحسينات الكبيرة التي أدخلت في بعض مجالات عمله، فإن المجلس لا يزال ينظر إليه على أنه لا يمثل العضوية الكاملة للأمم المتحدة، ولا يعد مسؤولا عن أنشطته، وأنه أقل فاعلية بكثير عما كان يمكن أن يكون عليه. لهذا، ليس من المستغرب أن الأغلبية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة التي تضم البلدان النامية الأكثر تعدادا للسكان ولكنها أكثر حرمانا من الناحية الاقتصادية، لا تزال تشكو من لجوء المجلس إلى الكيل بمكيالين، والتهميش، والافتقار إلى الشفافية، والتحيز، والسعي إلى تحقيق المصالح السياسية أو الاقتصادية الإقليمية أو غيرها لفئة من البلدان بما يضر المصالح الجماعية للأغلبية الساحقة. ولا تزال هذه الشكاوى تلقي بظلال من الشك على إخلاص الجهود التي يبذلها الأعضاء الدائمون لإصلاح المجلس.

وتتيح مناقشة اليوم مرة أخرى فرصة لنا لكي نقيِّم عملنا في أداء المهمة الصعبة بل والضرورية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن. وينبغي أن يمكنَّا هذا التقييم الهام من أن نحدد من الناحية الاستراتيجية خريطة مسارنا للعمل المستقبلي للفريق العامل مفتوح باب العضوية. وبالتالي، ينبغي أن يكون هذا الوقت وقتا مناسبا لكي نمعن التفكير بإخلاص في كيفية إيجاد حلول عملية لمشاكل تبدو مستعصية على الحل. والأهم من كل شيء أن هذا الوقت مناسبا لنعيد تكريس أنفسنا لروح الحوار اللازم للتوصل إلى الحلول الوسط الضرورية لبناء مجلس يكون أكثر فعالية وتمثيلا. ولا تزال عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، أمرا ضروريا، ليس لمصداقية القانون الدولي فحسب، بل أيضا لشرعية الإجراءات المحددة للمجلس.

وتجري مناقشتنا هذا العام إزاء خلفية بعض التطورات الإيجابية التي ينبغي أن تكون مصدر إلهام لنا كيما نواصل العمل الشاق فيما يتصل بالمسائل المعلقة أمام الفريق العامل. ومن هذه التطورات تقرير الأمين العام ”نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين“ (A/54/2000)، وكذلك مؤتمر قمة الألفية الذي لم يسبق له مثيل. وقد حثَّنا الأمين العام في تقريره على ألا نألو جهدا في سبيل جعل الأمم المتحدة أداة وأكثر فعالية في أيدي شعوب العالم.

ودعانا الأمين العام لأن نصلح المجلس على نحو يمكنه من أن يفي بمسؤولياته بقدر أكبر من الفعالية، ويعطيه المزيد

من الشرعية في أعين جميع شعوب العالم. وعلى نفس المنوال، كرر قادة مجموعة البلدان الكبرى الثمانية، لدى اجتماعهم في أوكيناوا في حزيران/يونيه ٢٠٠٠ التأكيد على ضرورة إصلاح الأمم المتحدة وأكدوا في هذا الصدد على الضرورة التي لا غنى عنها لإصلاح مجلس الأمن. وردد رؤساء الدول والحكومات هذه الرؤى في إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) عندما قرروا تكثيف الجهود لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه.

ولا بد لنا الآن من أن نستغل الزخم الذي ولدته هذه التطورات الإيجابية ونعمل على تحقيق الإصلاح الشامل المنشود لمجلس الأمن وهو إصلاح طال انتظاره.

ومما لا شك فيه أن التكوين الحالي للمجلس، الذي ما زال يقوم على أساس توزيع النفوذ والتحالفات الذي كان قائما في عام ١٩٤٥، لا يمثل بشكل كامل لا طابع عالمنا المعولم ولا احتياجاته وقد أدى ذلك إلى التوصل إلى توافق في الآراء حول الحاجة إلى تحسين تمثيل وشرعية المجلس وذلك بزيادة عدد أعضائه. ومع ذلك ما زالت لدينا آراء مختلفة فيما يتعلق بمدى التوسع المطلوب، والتحدي الذي يواجهنا يتمثل في إيجاد توازن بين حتميات التمثيل الحقيقي في المجلس، وفي نفس الوقت ضمان عدم تحول المجلس بالضرورة إلى جهاز غير عملي وغير فعال. ويكمن حل هذه المشكلة المعقدة في التوفيق بين عوامل الجذب المتأصلة بين فعالية المجلس وشرعيته.

وفي هذا الصدد، ما زال رأي الأغلبية الذي يشاطره أيضا وفد بلادي يؤيد زيادة التمثيل الإقليمي في كلتا الفئتين، لصالح الشعوب التي تعاني من النقص في التمثيل لأفريقيا وآسيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي المنصف. ويتمثل الموقف الأفريقي المعروف بشأن هذه القضية في أن يخصص لأفريقيا ما لا يقل عن مقعدين في الفئة الدائمة، ونحن نكرر التأكيد على تأييدنا لهذا الموقف.

ولا يسعنا أيضا أن نتهرب من حقيقة أن التكوين الحالي للمجلس لا يعبِّر عن الواقع الاقتصادي العالمي اليوم. والحقيقة الواقعة اليوم هي أن اليابان وألمانيا تمثلان على التوالي أكبر ثاني وثالث مساهم مالي للأمم المتحدة، وهما أيضا من العناصر الفاعلة الرئيسية في الاقتصاد العالمي، ولهذا يوجد الآن توافق في الرأي آخذ في الانتشار بضرورة أن يشمل توسيع العضوية في الفئة الدائمة هذين البلدين. وطلب هذين البلدين لمقعدين دائمين، وهو طلب تؤيده ليسوتو، لا يمكن بالتالي تجاهله.

إن وفد بلادي من بين الوفود التي لا تزال ترى أن مسألة توسيع عضوية مجلس الأمن – شأنها شأن مسألتي تحسين أساليب عمله وإجراء الاستعراضات الدورية – يمكن التوصل إلى حل لها. والمطلوب هو توفر الإرادة السياسية والالتزام الحقيقي الضروريين لإحراز تقدم ملموس بشأن كل هذه المسائل. ولا يسعنا أن نكون مبالغين في تأكيد الحاجة إلى إجراء مناقشة مركزة وعاجلة لهذه المسائل.

وتتمثل المسألة المعقدة للغاية المطروحة أمام الفريق العامل في كيفية التعامل مع حق النقض. وبالنسبة للأغلبية منا، نحن نرى النظام الحالي الذي يتمتع الأعضاء الدائمون بموجبه ببعض الامتيازات، بما في ذلك حق النقض بصفة خاصة، هو نظام غير مرض. وتمثل حقبة الحرب الباردة تذكرة كريهة لنا عن الكيفية التي يستطيع بها حق النقض أن يشل عمل المجلس وأن يؤدي إلى حالات توقف تام في أوقات الأزمات. وقد استلزم الاستخدام العشوائي لحق النقض تعزيزا للمصالح الوطنية الذي يكون عادة على حساب المصالح الجماعية الدعوة إلى إلغائه.

وتحقيقا لهذه الغاية، توجد عدة خيارات لكيفية التعامل مع هذه المشكلة تتخلل مسألة توسيع العضوية وتشمل: منح مقاعد دائمة إضافية ولكن بدون حق النقض، والقضاء على حق النقض وذلك بأن يحل محله شرط شبيه بحق النقض تستخدمه أغلبية الدول العظمى في بعض القرارات، وقصر استخدام حق النقض على القضايا التي تندرج في إطار الفصل السابع وحده وهلم جرا.

وتبين تعددية الخيارات مدى تعقُّد هذه المشكلة. وفي حين أننا ندرك الطبيعة المعقدة لجميع المسائل المطروحة أمام الفريق العامل مفتوح باب العضوية، إلا أن هذه الصعوبات يجب ألا تؤثر سلبيا على تصميمنا على التوصل إلى اتفاق. لقد أحرز الفريق العامل عبر السنين تقدما مطردا حول قضايا شتى، ويتعين علينا أن نبني على تلك الإنجازات لتحقيق المزيد من التقدم. وتبشر روح التعاون البناء التي سادت في المناقشات السابقة بخير لجهودنا المستمرة لإيجاد حلول. لذلك يحدونا الأمل في أن تنجح المداولات المقبلة في الفريق العامل في ترسيخ مساعينا الجماعية الرامية إلى تعزيز شرعية المجلس وسلطته وفعاليته، وإلى جعل هذا الجهاز أكثر صلة بالحقائق الواقعة المعاصرة لحقبة ما بعد الحرب الباردة. لذلك يتطلع وفد بلادي إلى حوارنا المستمر في الفريق العامل في العام القادم.

وختاما، نتوجه بالشكر إلى رئيس الدورة الرابعة والخمسين وزير خارجية ناميبيا، ثيو – بن غوريراب، على قيادته لهذه العملية خلال الدورة السابقة. كما نتوجه بالشكر والامتنان لنائبي رئيس الفريق العامل السفيرين دالغرين ودي سارام على ما يتحليان به من حسن توجيه وصبر وتفان. ونحن نؤكد لهما استمرار تعاوننا معهما وهما يوجهان الفريق العامل إلى اختتام ناجح لعمله.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أعرب عن تقديرنا وامتناننا للمكتب السابق للفريق العامل مفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن على العمل الممتاز الذي تم إنجازه خلال العام المنصرم، وبشكل خاص لرئيس الفريق العامل ونائبيه في الرئاسة على ما تحلوا به من روح قيادية وصبر خلال المناقشات التي جرت في الفريق العامل في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة.

ومما يسرنا أن رئيس الجمعية العامة السيد هولكيري سيوجه مداولاتنا حول هذه المسألة بالغة الأهمية في هذه الدورة، ونحن لدينا ثقة كاملة في مهارته الدبلوماسية والتزامه بتوجيه مداولاتنا نحو خاتمة ناجحة من شأنها أن تزيد من تعزيز منظمتنا بشكل عام ومجلس الأمن بشكل خاص.

لقد انقضت سبع سنوات على إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. والواقع أن المناقشات المتعمقة أثناء الدورة الأخيرة للفريق العامل، التي انتهت في تموز/يوليه المنصرم، وعلى وجه التحديد الاختلاف الكبير حول مشروع التقرير المقدم إلى الجمعية العامة، أثبتت بقاء خلافات هامة حول مسائل جوهرية من قبيل حجم مجلس الأمن وتكوينه، خاصة فيما يتعلق بزيادة عدد الأعضاء الدائمين، وبحق النقض. وبعبارة أخرى لم يجد السؤال الأساسي عن كيفية الانتقال من مجلس الأمن بوضعه الحالي إلى جهاز أكثر تمثيلا وشفافية، ولكن ليس أقل كفاءة، أي إجابة حتى الآن.

وفي الوقت نفسه، أفلح الفريق العامل خلال الدورة الماضية في إحراز قدر كبير من التقدم بشأن القضايا المتصلة بطرائق عمل المجلس. ونحن نرى أن المطلوب هو إحراز مزيد من التقدم، خاصة في أسلوب عقد الجلسات والمشاورات مع البلدان المعنية بصورة مباشرة والبلدان المساهمة بقوات، لكفالة زيادة فرص الوصول إلى المجلس وزيادة الشفافية.

كذلك شهدنا بعض التخفيف الطفيف في بعض المواقف المتصلبة من حجم مجلس الأمن بعد إصلاحه. وهذا يثبت أن هذه الآلية لم تستنفد بعد وأنه ينبغي إعطاء الفريق العامل فرصة أخرى.

مع ذلك ينبغي النظر إلى المأزق أو عدم إحراز التقدم فيما يتعلق بتوسيع العضوية الدائمة في المجلس على أنه نتاج مباشر للأهمية الهائلة للقضية وتنوع الآراء والمصالح حولها وعدم اعتباره نتيجة لمماطلات التعطيل والتأخير.

ومن الجدير هنا أن نعيد التأكيد على الموقف الاحتياطي لحركة عدم الانحياز، ألا وهو أنه إذا لم يتم الاتفاق على زيادة عدد الأعضاء الدائمين فينبغي أن تقتصر الزيادة عندئذ على المقاعد غير الدائمة.

ونحن نرى أن تؤخذ مصالح كل الدول والمناطق بجدية في الاعتبار في هذه الممارسة التاريخية غير المسبوقة، التي لها أيضا أهمية حاسمة لمستقبل الأمم المتحدة والعلاقات الدولية. ولذا ينبغي ألا تخضع عملية إصلاح المجلس لأي جدول زمني مصطنع ومحدد سلفا. وأي محاولة لفرض قرار مبتسر ومتسرع إنما تهدد بالإضرار بهذه العملية الفائقة الحساسية والمهمة لكل الدول الأعضاء في منظمتنا.

ونعتقد أن الفرق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، بنفس القالب ونفس النظام الداخلي، يظل المحفل الملائم الذي تبذل فيه الجهود لإصلاح المجلس. ولذا ينبغي أن تعطى لهذا الفريق فرصة إكمال الولاية التي عهدت بها الجمعية العامة إليه. ونظرا لأهمية إصلاح المجلس، ومع احترام مبدأ المساواة بين جميع الدول الأعضاء، فإننا نرى أنه ينبغي ألا يدخر جهدا في سبيل التوصل إلى أوسع اتفاق ممكن بين الدول الأعضاء.

أما عن أهداف إصلاح المجلس فإننا نظل على رأينا بأن هدف عملية الإصلاح هو، ويجب أن يبقى، جعل المجلس أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية وشفافية وأكثر خضوعا للمساءلة، ومن ثم تساعد العملية في تعزيز كفاءته وزيادة سلطته وسلطة الأمم المتحدة بأسرها. ولذلك يجب أن تراعى في الإصلاح التغيرات المذهلة التي حدثت منذ إنشاء الأمم المتحدة قبل ٥٥ عام. فهذه التغيرات تشمل انتهاء عصر الاستعمار بما أدى إلى كسب البلدان النامية لقوة التأثير وإلى إنهاء الحرب الباردة. وفي رأينا أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب فيما يتطلب توسيع عضوية المجلس لتصل إلى ٢٦ مقعدا على الأقل حتى يتسنى تمثيل العالم النامي على نحو أفضل.

وعلاوة على ذلك، يجب الأخذ برأي أغلبية الدول الأعضاء التي تواصل الإعراب عن عدم ارتياحها لاستعمال حق النقض في عملية اتخاذ مجلس الأمن لقراراته – على أساس أنه أداة غير ديمقراطية. أما التأييد العام لتحديد أو تقليص استعمال حق النقض بقصد إلغائه في نهاية المطاف، فيحتاج إلى أن يظهر في المحصلة الختامية للفريق العامل.

ومثلما شدد رؤساء الدول والحكومات في إعلان الألفية، ينبغي لجميع الدول الأعضاء ”تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“ (A/RES/55/2، الفقرة ٣٠) وتشمل هذه الجوانب التوسيع واتخاذ القرارات والمسائل المتصلة بحق النقض، فضلا عن طرائق العمل. ونرى أن اتباع نهج انتقائي سيؤدي إلى نتائج عكسية ويهدد بانقسام الدول الأعضاء لا توحيدها.

السيد مورالييز (بنما) (تكلم بالاسبانية): شدد المتكلمين قبلي على أننا قضينا سبع سنوات في السعي على أمل إصلاح مجلس الأمن. ويمكن أن يخرج المستمع إلى مناقشاتنا بانطباع بأننا جميعا متفقون على إجراء تحول عميق في هذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة. ولكن تبقى اختلافات على بعض النقاط الأساسية، ومنها حجم المجلس

الموسع ونظام التمثيل فيه، وأسباب منح امتيازات مخلدة لأعضاء جدد، وعملية اتخاذ القرارات، وحق النقض. وعلينا أن نواجه هذه القضايا مباشرة وأن نعقد مناقشات صريحة لأن هذه فيما يبدو هي العقبات التي تحول بيننا وبين إحراز التقدم صوب نتائج قاطعة.

إن جمهورية بنما ناشدت الدول الأعضاء خلال مؤتمر قمة الألفية وطوال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة أن تتحرك بمزيد من السرعة صوب التوصل إلى اتفاقات تكفل أن يكون مجلس الأمن أكثر ديمقراطية وأكثر شفافية وأكثر اتفاقا مع المصالح والتطلعات العامة للمجتمع الدولي.

وعلينا للتوصل إلى تلك الاتفاقات أن نتفق على ضرورة أن يتسم تكوين مجلس الأمن بمزيد من الإنصاف والتمثيل، وألا تتسبب أي زيادة في عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين في المجلس في تفاقم سوء الأداء الذي انتقدناه بهذا القدر من الشمول. ولن يكون من اليسير التوصل إلى اتفاق على هذه المسائل، لكن وفد بنما يرى أنه من غير اتفاق لن تحل المشاكل الخطيرة التي ظلت تشدنا إلى الوراء.

ويعلق وفد بنما أهمية كبرى على آخر تقرير للفريق العامل المفتوح باب العضوية عن البند قيد النظر، ويرحب بتوصيته الداعية إلى وجوب اتخاذ الجمعية العامة قرارا يحدد الأساليب التي يمكن بها للفريق العامل مواصلة عمله. ونحن نوصي مع الاحترام بأن يتم اتخاذ قرارات بشأنها. ولكي نحدد هذه الأساليب، يتعين علينا، ضمن أمور أخرى، انتهاج مواقف تنسجم مع حقائق اليوم، والقبول بأن الأساس الذي أنشئ عليه مجلس الأمن، كانعكاس لهيكل القوى في عام ١٩٤٥، زال من الوجود، والاعتراف بأن بعض أعضائه، بسبب تمتعهم بامتياز حق النقض شديد القوة، تمكنوا من تجنُّب مسؤولياتهم وتجاهلوا القرارات عندما كان ذلك يخدم مصلحتهم الوطنية.

ونحن نقتدي في تقديم اقتراحنا هذا بدول أعضاء وصناع الرأي العام الذين يشيرون إلى حق النقض العتيق بوصفه هاجسا لا يمت إلى عالم العولمة بصلة، والذين يعربون عن قلقهم المتزايد من استخدام هذه الأداة ويتفقون مع ممثل اسبانيا الدائم عندما صرح بأن حق النقض هو أم جميع سلطات الأمم المتحدة.

عندما ننظر في أصول حق النقض نتذكر أن البلدان التي هزمت المحور في الحرب العالمية الثانية، والتي كونت المجلس، جاءت من معسكرين ايديولوجيين متعارضين، وأنه لكي يتم الحفاظ على السلم والأمن والثنائية القطبية الايديولوجية ما كانت أي من الدول الخمس المهيمنة في ذلك الحين لتسمح باتخاذ قرارات تعتبرها غير مقبولة. والنتيجة كانت التعايش السلمي بين تلك الدول الخمس المهيمنة في تلك الفترة. ولكن لم يعد منطقيا مواصلة تطبيق هذا النظام بعد انهيار النظام العالمي ثنائي القطب وظهور عالم العولمة الجديد.

اليوم تعتمد شرعية وفعالية الأعمال التي يقوم بها مجلس الأمن، وسوف تعتمد في المستقبل، على ما إذا كانت تركيبته وأعماله تمثل شكل كامل الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعالمنا الراهن. إن الانحياز الذي يؤدي في بعض الأحيان حتى إلى الشلل، والتهديد بحق النقض بعد مناقشة قضايا ذات عواقب دولية خطيرة، لم يعد لهما مكان في جهاز يتعين بالضرورة أن يكون متوافقا مع نظام التعايش الدولي الذي التزمنا به جميعا في الأمم المتحدة.

لذلك يأمل وفد بنما أن نواصل مهمة معالجة هذا الأمر، بدءا من الموضوعات التي تحظى بتأييد واسع،

ثم مواصلة التحرك بالتدريج حتى الوصول إلى اتفاقات رسمية.

السيد لارا كاسترو (باراغواي) (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للسيد ثيو - بن غوريراب، ممثل ناميبيا، رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة، وكذلك للسفير جون دي سارما، سفير سري لانكا والسفير هانز دالغرين، سفير السويد، على الأسلوب الممتاز الذي أداروا به هذا العام عمل الفريق العامل المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة.

لقد شارك وفد باراغواي في عمل الفريق منذ البداية.

وإننا نرى أن من الضروري أن نعرب مرة أخرى عما أعلنت عنه باراغواي من قبل في عدد من المناسبات عبر بيانات من رئيس الجمهورية ووزراء الخارجية: أن هناك حاجة إلى إضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن.

وتتفق باراغواي بوضوح على الحاجة إلى نظام تمثيل مختلف عن الهيكل الحالي، الذي يعود تاريخه إلى مجلس أمن ما بعد الحرب. وهي تشارك أيضا الرأي بأن الإصلاح ينبغي أن يقدم بديلا مجديا لاستعادة شرعية مجلس الأمن وتوفير خيار حقيقي لبذل جهود دولية مجدية من أجل إقامة عالم يحظى بالتعاون الدولي والتنمية والسلام، وهو الذي يعاني الآن من عدم المساواة والصراعات والظلم.

وعلى هذا الأساس، سوف يواصل وفد باراغواي دعمكم، سيدي الرئيس، أنتم والفريق العامل الذي تترأسونه، بغية إحراز تقدم في إصلاح مجلس الأمن. واسمحوا لي أن أقدم بعض الملاحظات في هذا الإطار.

أولا، أكد رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الألفية على الحاجة إلى تكثيف الجهود لتحقيق إصلاح حقيقي، وصرحوا بذلك في إعلان الألفية. وهذه ولاية واضحة يتعين علينا السعي إلى تحقيقها.

ثانيا، الإصلاح، بوصفه خيارا ديمقراطيا وتمثيليا، لن يكون عمليا بدون إرادة سياسية تكفل، ضمن إطار التغيرات العالمية، تمثيلا جغرافيا موسعا وقيودا على أولئك الذين يقررون السياسة العامة الشاملة باستخدام سلطة حق النقض، وما لها من نفوذ طاغ.

ثالثا، في كل سنوات العمل الفكري هذه من قبل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، تم الإسهام بالعديد من العناصر الهامة في المجموعتين الأولى والثانية للمسائل التي ينظر فيها الفريق العامل. ولقد أظهرت المناقشات حول الإصلاح والوقت المكرس للجهود المشتركة تنوع الآراء والطابع المعقد للقضية. ورغم ذلك، يعلم الأعضاء أنه لا يمكن ترك الإصلاح يتخلف في ظل التغيير السريع في النظام الدولي. ولذلك،، يخلق الجهد المشترك تفاهما يقدم أولويات ووجهات نظر مختلفة. ولكن وسط هذه التركيبة المعقدة من القوى السياسية الدولية قد يكون الأمر المهم فهم التحديات والفرص التي يطرحها النقاش الحالي.

ويمكن اعتبار إصلاح مجلس الأمن لجعله أكثر ديمقراطية وتمثيلا وشفافية هدفا طموحا. إن مقاومة بعض البلدان لتعزيز عملية الحوار والتفاوض تجعل الحلول الوسطى والجهود الجماعية أمرا صعبا بلا شك. إلا أن جهود الوفود في الفريق العامل تدعم فكرة إصلاح من شأنه أن يضمن نظاما عالميا أكثر إنصافا وأكثر مساواة.

وكما يذكر تقرير الفريق العامل، لا تزال هناك خلافات وآراء مختلفة كبيرة بشأن عدد من النقاط تشمل، في جملة أمور، فئة أو فئات الأعضاء الجدد في مجلس الأمن الموسع، وحجم المجلس الموسع وحق النقض. والفريق العامل المفتوح باب العضوية لم يتمكن في سبع سنوات من التوصل

إلى حل وسط بشأن هذه المسائل. ومع ذلك، يقدِّر وفدي تقديرا بالغا الجهود التي بذلتها البلدان المشاركة في الفريق العامل لإمدادنا بمعلومات مستنيرة في هذا المجال الحافل بالمشاكل.

وموقف باراغواي كما يلي. أولا، كما ذكر وزير شؤون خارجيتنا أمام الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين:

> ”إننا نشعر بقلق إزاء التأخير في اتخاذ قرار حول تكوين مجلس الأمن في المستقبل لأننا نشعر بأن توسيع المجلس لا يمكن تأجيله. ولا بد من أن يصبح تكوين المجلس أكثر إنصافا وتمثيلا وأن يسمح بوجود توازن سياسي أفضل. وينبغي أن تبدأ هذه العملية التدريجية لإضفاء الطابع الديمقراطي على المجلس بزيادة عدد أعضاء كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة، ولا بد أيضا من أن تشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. ويتعين إيلاء اهتمام خاص كون تمثيل البلدان النامية الآن ناقصا في تلك الهيئة الهامة“. (A/55/PV.17، ص - ٣٠)

إن التقدم نحو تمثيل تعددي متوازن سيعني التفكير أساسا في المصالح الشاملة للإنسانية قبل تعزيز المصالح الوطنية. ونحن نعتقد أن الأعضاء الدائمين الجدد يجب أن يشملوا على الأقل البلدين الصناعيين اللذين أصبحا مساهمين كبيرين في هذه المنظمة ويشاركان في بناء نظام عالمي جديد.

وفيما يتعلق بالبلدان النامية، فإن مما يثير انشغالا أكبر أن ثلثي الأعضاء على الأقل، الذين يبلغ عددهم ١٨٩، بلدان نامية، وأن تمثيل تلك البلدان في المجلس ناقص تماما. وبالتالي يجب أن يكون الهدف الأساسي من توسيع المجلس تصحيح هذا النقص في التمثيل للبلدان النامية.

وفيما يتعلق بحق النقض، تعتبر باراغواي أن الإصلاح ينبغي أن يشمل الإلغاء التدريجي لحق النقض للأعضاء الدائمين. وباراغواي، إذ تتكلم عن ميزة حق النقض التي يتمتع بها أعضاء مجلس الأمن الدائمون الخمسة، توافق على فرضية أنها ينبغي إلغاؤها تدريجيا لأسباب موضوعية. وفي ظل الظروف الراهنة وبوجهات نظر معقولة وواقعية، نضطر إلى قبول حق النقض باعتباره ميزة موروثة للدول الكبرى. وبالتالي، فإن الذين لا يتمتعون بهذه الميزة اليوم يجب أن يسعوا، على أقل تقدير، إلى تضمين الإصلاح بعض القيود التي ستقيد الممارسة التعسفية لهذه الميزة.

الواقعية تتطلب منا أن نعترف على الأقل بضرورة الحد من ميزة حق النقض. ولكن يبدو أننا نبتعد أكثر فأكثر من إزالة ذلك الحق. وربما ينبغي لنا أن نوجه عملنا نحو السعي إلى آلية متقدمة مع الاستخدام المسؤول لحق النقض في تلك الحالات التي يكون فيها ما يبرر استخدام ذلك الحق.

وباراغواي ستواصل بذل كل جهد ممكن للإسهام في عملية إصلاح مجلس الأمن وتعزيز الأمم المتحدة.

السيد كاستيون دوارتي (نيكاراغوا) (تكلم بالاسبانية): أنتهز هذه الفرصة لأهنئ نائبي رئيس الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن، السفير هانز دالغرين، ممثل السويد والسفير جون دي سارام، ممثل سري لانكا، على جهودهما وتفانيهما خلال الدورة الماضية وعلى الوثيقة الهامة التي أصدراها.

من بين القرارات الهامة التي اتخذها رؤساء دولنا وحكوماتنا في الإعلان الختامي لقمة الألفية، مقرر أكد على أننا يجب أن نعمل على

> ”تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“. (A/RES/55/2، الفقرة ٣٠)

إلا أن هذه المهمة ليست سهلة. فمنذ إنشاء الفريق العامل نوقش عدد كبير من الآراء، بعضها في مناسبات عديدة؛ ومع ذلك، حتى بعد سبع سنوات من المناقشة، ليس من الواضح بعد بالنسبة لنا أية إصلاحات يمكن إقرارها. وبالرغم من طول الوقت الذي مضى، لم يتخذ أي قرار جوهري.

والفريق العامل الذي أنشأه قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ هو أكثر المحافل مناسبة لمواصلة المناقشات بشأن هذا الأمر. ومع ذلك، من الضروري أن تبدي الوفود مرونة وإرادة سياسية لإحراز تقدم، حتى يمكننا أن نحقق قرارات هامة فنكيف مجلس الأمن مع العصر الحاضر، ونزيد من كفاءته ونعطي قراراته شرعية أكبر ونتيح الفرصة لجميع الدول لتشعر بأنها ممثلة تمثيلا حقيقيا في هذا الجهاز الكبير من أجهزة الأمم المتحدة.

وبما يتمشى مع المواقف التي أعربنا عنها في الفريق العامل، نود أن نذكر أننا نتفق على ما يلي:

أولا، تؤيد نيكاراغوا إحداث توسيع في مجلس الأمن تراعى فيه الزيادة في عدد الدول الأعضاء منذ عام ١٩٤٥، عندما أنشئت منظمتنا.

ثانيا، توافق نيكاراغوا على أن هذا التوسيع يجب أن يحدث في فئتي العضوية كلتيهما – الدائمة وغير الدائمة – مع المراعاة التامة للتوزيع الجغرافي.

ثالثا، توافق نيكاراغوا على زيادة عدد الأعضاء غير الدائمين فقط، إن تعذرت زيادة عدد الأعضاء الدائمين.

رابعا، نؤيد زيادة بمقدار خمسة أعضاء دائمين جدد، وخمسة أعضاء غير دائمين جدد. والأعضاء غير الدائمين الجدد هؤلاء ينبغي أن يكون بينهم عضو واحد من كل منطقة جغرافية، وهذا في حالة تطبيق معيار ألا يكون هناك أكثر من ٢٥ دولة عضوا في مجلس الأمن.

خامسا، نؤيد ترشيح اليابان وألمانيا للعضوية الدائمة في مجلس الأمن، فضلا عن تمثيل دول من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وأفريقيا في هذه الفئة.

سادسا، في رأينا أن الأعضاء الدائمين الجدد ينبغي أن يتمتعوا بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، بما في ذلك حق النقض. إن الفرق الأساسي بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين، هو حق النقض على وجه التحديد، وحرمان الأعضاء الدائمين الجدد من حق النقض معناه خلق فئة ثالثة، الأمر الذي يخلق اضطرابا ويرسخ انعدام المساواة الحالي بين الدول الأعضاء في المنظمة.

سابعا، نرى أنه سيكون من المناسب إجراء دراسة، في إطار الفريق العامل، بشأن تحديد نطاق استعمال حق النقض. ثامنا، نؤيد أيضا اتخاذ تدابير لتحسين الشفافية في أعمال مجلس الأمن حتى تصبح الدول الأعضاء في المنظمة أكثر إحاطة بالأمور.

ويأمل وفدنا أن يحظى العمل الذي يقوم به الفريق العامل بالنجاح. ولذلك، نلزم أنفسنا بالعمل مع رئيس الجمعية العامة بغية تحقيق هدف إصلاح مجلس الأمن.

السيد مواكاواغو (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يأسف وفدي لأن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في عضوية مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن لم يتمكن، بعد مرور سبع سنوات، من أن يحل مشكلة إصلاح مجلس الأمن حلا نهائيا. غير أن من المشجع أن نلاحظ أن قمة الألفية أعادت التأكيد على الحاجة لاستكمال إصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن على وجه الاستعجال. وأملنا أن يضيف هذا التفاني المتجدد من جانب زعمائنا قوة دفع للسعي إلى توافق آراء بشأن هذا الموضوع.

ويرى وفدي أن إصلاح مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه ينبغي أن تراعى فيهما التغيرات العالمية التي جرت منذ إنشاء المنظمة، مع وضع الحاجة العاجلة للتعبير عن شواغل البلدان النامية في الاعتبار. وفي حالة مجلس الأمن ينبغي أن يكون الهدف تحقيق مزيد من الديمقراطية في المجلس عن طريق استعادة التمثيل المتوازن بين الشمال المتقدم والجنوب النامي في فئتي العضوية. ونرى أن هذه العملية تضفي الإنصاف والمزيد من الشرعية على المجلس في أعين جميع الدول الأعضاء في المنظمة والمجتمع الدولي بأسره.

وفيما يتعلق بزيادة عدد أعضاء المجلس، فإن الحاجة تقتضي إيلاء أفريقيا اعتباراً خاصاً، لأنها القارة التي ينتمي إليها أكبر عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالتالي لا يمكن أن يكون هناك ما يبرر ضعف تمثيل أفريقيا في مجلس الأمن في الألفية الجديدة. ويقتضي تمثيلها الضعيف غير المتكافئ في مجلس الأمن أن يعالج على وجه الاستعجال. وقد عبرت منظمة الوحدة الأفريقية عن نفسها تعبيرا بليغا في مؤتمر قمتها بشأن هذا الموضوع.

وفيما يختص بحق النقض، فإن موقفنا هو أن تمتد نفس الحقوق والامتيازات لتشمل أي أعضاء جدد دائمين ينضمون إلى المجلس. ونحن نعتبر أن مسألة زيادة أعضاء المجلس ومسألة حق النقض جانبان لا ينفصلان عن حزمة الإصلاحات المشتركة. ونقترح أيضا، كخطوة أولى، أن يقتصر حق النقض في المجلس الموسع على المسائل التي تعتبر حيوية لصون السلم والأمن الدوليين.

إن الافتقار إلى العمل الملموس في حسم مسألة إصلاح مجلس الأمن يبعث بإشارة خاطئة إلى المجتمع الدولي. ولا يمكن لجمعية الألفية التي انعقدت في أعقاب قمة الألفية أن تتراجع عن موضوع أعلنه بوضوح زعماؤنا عندما اجتمعوا هنا في أيلول/سبتمبر الماضي. وأي استمرار في الفشل في الوفاء بتطلعات الأغلبية لن يؤدي إلا إلى خلق اليأس ويقوض ذات المثل والمؤسسات التي نسعى إلى تعزيزها. والمرء ليتساءل عما إذا كان هناك أي حافز يجعل الفريق العامل يشرع في مداولاته.

ومن ثم يرغب وفدي في الإعراب عن أمله في أن تتوافر لأعضاء الأمم المتحدة القدرة والقوة للارتقاء فوق الاعتبارات السياسية الضيقة فينشئوا شراكة موثوقا بها من أجل إصلاح مجلس الأمن. وإذا كانت هناك حاجة لدليل آخر على عزم المجتمع الدولي، فلننظر إلى إعلان قمة الجنوب التي عقدت في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠ وإلى قرارات مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عُقد في لومي بتوغو، في تموز/يوليه ٢٠٠٠؛ فالاعلان والقرارات توفر توجيها واضحا في هذا الشأن. والوقت مناسب والظروف مواتية. وفي اعتقادي أن بإمكاننا إحراز التقدم.

السيد سيركسنايس (ليتوانيا) (تكلم بالانكليزية): مجلس الأمن والجمعية العامة أهم هيئتين من هيئات الأمم المتحدة على الإطلاق. ومع استمرار زيادة أهمية المجلس بمرور الزمن، فإن عدد أعضائه كنسبة من عضوية الأمم المتحدة بأسرها آخذ في التناقص. وكان المجلس وقت إنشائه وفي العقود التي تلت إنشائه يتألف من ربع عدد أعضاء الأمم المتحدة. أما الآن فإنه يمثل نسبة تقل عن واحد من اثني عشر من أعضاء الأمم المتحدة، وهو بذلك أصغر هيئات الأمم المتحدة كلها.

قبل سبعة أعوام أنشأت الجمعية العامة الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بإصلاح مجلس الأمن. وقد أحرز الفريق العامل بعض التقدم في السنوات الأخيرة. وتتسم أوراق غرفة الاجتماعات التي أعدت عن المجموعتين بأهمية عظمى. وقد أصبحت أعمال المجلس متزايدة الشفافية. وعلى سبيل المثال تتيح إعادة العمل بالجلسات السرية وزيادة عدد

المناقشات المفتوحة الفرصة لغير الأعضاء للمشاركة في مداولات مجلس الأمن.

إلا أن الإصلاح المؤسسي لمجلس الأمن بطيء جدا. ومن المؤسف أنه لا تزال هناك نقاط خلاف تفوق البنود التي تم التوصل إلى اتفاق بشأنها. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه يمكن التوصل إلى حل مشترك، فيما يختص بأصعب العقبات التي تؤدي إلى تعثر الإصلاح، مثل حجم المجلس الموسع واستعمال حق النقض.

وأود في هذا الصدد أن أؤكد أهمية توافق الآراء الذي توصل إليه زعماء بلداننا إبان مؤتمر قمة الألفية. إذ عقدوا العزم على:

> ”تكثيف جهودنا لإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن بجميع جوانبه“. (القرار ٥٥/٢، إعلان بشأن الألفية، الفقرة ٣٠)

علاوة على ذلك، رفعت غالبية البلدان صوتها في مؤتمر قمة الألفية تأييدا لضرورة إصلاح مجلس الأمن. وقد ردد هذا الرأي أكثر من ١٥٠ متكلما خلال المناقشة العامة لجمعية الألفية. ويضيف ذلك زخما سياسيا قويا للجهود التي نبذلها.

ولا يجوز تضييع هذا الزخم إن أردنا أن ننجز أعمالنا. فلا يسعنا أن نستسلم حتى لو بدا من المستحيل تجاوز الاختلافات بين مواقف الدول الأعضاء. فالوقت يمر، والمواقف يمكن تعديلها تمكينا لنشوء حل وحيد. وكل ما يلزمنا هو التحلي بإرادة سياسية قوية للاتفاق.

وأود أيضا أن أشير إلى ما قاله رئيس جمهوريتي، الذي شدد في معرض كلامه عن توقف عملية إصلاح مجلس الأمن على أهمية القيادة الصحيحة. وسوف تكون المشاركة النشيطة من جانب رئيس الجمعية العامة واضطلاعه بدور قيادي أمرا ضروريا لتعزيز عملية إصلاح مجلس الأمن.

لقد حان الوقت للانتقال من المناقشات إلى المفاوضات بهدف صياغة قرارات خلال فترة قصيرة بدرجة مقبولة. فعامل الزمن يتسم بأهمية حاسمة. ويتمثل الشعور السائد في أننا ندور حول بعض المسائل دون أن نشرع أبدا في سد الثغرات القائمة. إنني لست من دعاة الآجال النهائية المصطنعة، ولكنني معارض بنفس الدرجة لاستمرار العصف الفكري إلى ما لا نهاية.

ويتمثل المبدأ الأساسي لموقف ليتوانيا في التماس الحلول التوفيقية، التي نرى من الممكن تحقيقها بالنسبة لجميع المواضيع، مهما بلغت صعوبتها. وخلاصة القول إن ليتوانيا ملتزمة بالعناصر التالية:

ينبغي زيادة حجم المجلس بكلتا فئتيه مع الإبقاء على النسبة الحالية بينهما وهي ٢:١ وقد يوجد تأييد، بغرض التوفيق، لتوسيع نطاق إحدى الفئتين، وهي الفئة غير الدائمة، شريطة توافر اتفاق على زيادة حجم الفئة الأخرى بعد ذلك بوقت قصير.

وبالنظر إلى الزيادة الكبيرة في عموم العضوية، ينبغي منح مقعد جديد غير دائم لكل مجموعة إقليمية. وتصر ليتوانيا في هذا الصدد على أن تمنح مجموعة دول أوروبا الشرقية، التي تضاعف عددها خلال العقد الماضي، مقعدا إضافيا غير دائم على الأقل.

وينبغي أن تخصص مقاعد دائمة جديدة للبلدان الصناعية والبلدان النامية التي ثبت أنها من الجهات الرئيسية الفاعلة في مناطقها، والتي لا غنى عن مدخلاتها بالنسبة لصون السلام والاستقرار. بيد أنه لا بد من جعل الحالة الدائمة رهنا بعدم اللجوء إلى حق النقض أو بتقييد استعماله، وبزيادة المساهمات المالية، إضافة إلى مسؤوليات أخرى.

وينبغي تقليص حق النقض ومن ثم إلغاؤه في النهاية بما أنه غير ديمقراطي من حيث المبدأ ولكونه يشكل العقبة

الرئيسية التي تعترض إصلاح المجلس. وينبغي ألا يسري هذا الحق إلا على المسائل التي تقع ضمن إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وليس على التعديلات التي يقترح إدخالها على الميثاق.

ويلزم إضفاء المزيد من الديمقراطية بصفة مستمرة على أساليب عمل المجلس وزيادة شفافيتها، رغم أن قدرا كبيرا من النجاح تم إحرازه في هذا المجال. ومن شأن النجاح في تنفيذ المجلس لتقرير الإبراهيمي أن يسهم أيضا بشكل كبير في انفتاح أساليب عمل المجلس.

ولن تزداد عدالة مجلس الأمن في التمثيل بعد إصلاحه وتوسعته فحسب، وإنما أيضا، وبنفس الدرجة من الأهمية، ستزداد فعاليته. إذ سيضفي التوازن الصحيح في العضوية قدرا أكبر من المشروعية على قراراته، ومن ثم ستحظى بمزيد من النفوذ والاحترام في أرجاء العالم. وينبغي أن نغتنم الفرصة للعثور على حل جوهري، أي على توازن حقيقي بين الكفاءة والتمثيل. فهما على نفس القدر من الأهمية ويجب ألا يؤدي أحدهما إلى استبعاد الآخر.

لقد أسفرت المناقشات في نطاق الفريق العامل المفتوح العضوية عن بلورة واضحة للآراء بين صفوف الأغلبية الساحقة من الأعضاء فيما يتعلق بمعظم تلك المسائل. ولن يتسنى تضييق شقة الخلافات والتقريب بين المواقف إلا عن طريق التوفيق والمرونة من جانب الجميع. وقد لا يبدو من المحتمل أن يهبط علينا حل مثالي فجأة حين تكون المزايا المنتظرة كبيرة. غير أن عمليات التوفيق المضنية والتصميم على عدم إضاعة الزخم قد يتمخضان عن النتائج التي نسعى حقا للوصول إليها.

برنامج العمل

يشغل مقعد الرئاسة نائب الرئيس، السيد أبو الحسن (الكويت).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة سوف تتناول البند ٤٢ من جدول الأعمال، ”عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ٢٠٠١ لمتابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل“ صباح يوم الاثنين ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بوصفه البند الأخير، وذلك للنظر في مشروع قرار منقح، سوف يصدر صباح يوم الاثنين بوصفه الوثيقة A/55/L.34/Rev.1.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.